المستشار الاقتصادي
Economic Consultant

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 2024/464

إعداد الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

الأحد 07 كانون الثاني، 07 January 2024

M E A K Weekly Economic Report No. 464

prepared by Prof. Dr. Moustafa El-Abdallah Al Kafry

المستشار الاقتصادي
Economic Consultant

موقع المستشار الاقتصادي الإلكتروني للبحوث والدراسات

The website of the Economic Adviser for Research and Studies

Strona Doradcy Ekonomicznego ds. Badań i Studiów

المستشار الاقتصادي
Economic Consultant

لا يعبر مضمون هذا التقرير عن وجهة نظر موقع المستشار الاقتصادي، ولا يتحمل الموقع أية مسؤولية قانونية عن أي قرار يتم اتخاذه بالاستناد للمعلومات المنشورة فيه، ولا يشكل عرضاً أو تشجيعاً لشراء أو بيع أية أصول مالية، بالرغم من ثقة الموقع بإدارته.

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 2024/464

إعداد الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

الأحد 07 كانون الثاني، 07 January 2024

M E A K Weekly Economic Report No. 464

prepared by Prof. Dr. Moustafa El-Abdallah Al Kafry

التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 464 رابط تحميل التقرير بصيغة بي دي أف: التقرير حصيلة متابعة للإعلام الاقتصادي والشبكة العنكبوتية. أضعه بتصرف الأكاديميين والاقتصاديين وأصحاب القرار والمتابعين، لتسهيل الحصول على المعلومة الاقتصادية. أشير إلى أن بعض المعلومات والبيانات الواردة في التقرير قد لا تكون موثوقة بما يكفي، وتحتاج إلى تدقيق من قبل خبير أو مختص. ساعد بتدقيق هذه المعلومات مع ذكر المصدر لتحقيق الموثوقية. وأخلي نفسي من المسؤولية عن أية معلومة غير صحيحة أو غير دقيقة واردة في التقرير، لأن المصدر المثبت في أسفل كل مادة منشورة في التقرير هو المسؤول. أطيب التمنيات. ملاحظة: أرجو ممن لا يرغب باستمرار إرسال التقرير لسيادته، إعلامي ليتم حذف اسمه من القائمة البريدية.	Weekly Economic Report No. 464 Link to download the report as a PDF: The report is the outcome of a follow-up to the economic media and the World Wide Web. I put it at the disposal of academics، economists، decision-makers and followers، to facilitate access to economic information. I have to mention that some of the information and data contained in the report may not be reliable enough and need to be checked by an expert or specialist. Help with checking this information and cite the source for reliability. I absolve myself of responsibility for any inaccurate information contained in the report since the proven source at the bottom of each article published in the report is responsible. Best wishes Note: I request those who do not wish to keep receiving the report to inform me so that their names will be removed from the mailing list.

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 2024/464

إعداد الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

الأحد 07 كانون الثاني، 07 January 2024

M E A K Weekly Economic Report No. 464

prepared by Prof. Dr. Moustafa El-Abdallah Al Kafry

Contents

أخبار الاقتصاد العالمي:..... 5
1 – آفاق النمو الاقتصادي العالمي في خمسة رسوم بيانية: 5
2 – حماية السكان النازحين أثناء الأزمات: الدروس المستفادة من المسوح الهاتفية عالية التردد 11
3 – الصين في صدارة مستقبل الاقتصاد في العالم.....17
4 – جموعة السبع تعلن تحويل 300 مليار دولار من أصول البنك المركزي الروسي لصالح أوكرانيا 23
5 – تعلم التجارة من الصفر ومميزات التجارة بدء مشروعك الخاص.24
6 – يقول مسؤولو بنك الاحتياطي الفيدرالي إنهم ليسوا مستعدين لإعلان معركة التضخم.....27
7 – بناء الدعم لإصلاح دعم الطاقة: ما الذي يتطلبه الأمر؟.....31
8 – التنمية تبني مرتكزات الدولة العصرية 40
9 – بايدن يعفي 4.8 مليار دولار أخرى من ديون الطلاب: تستمر خطة الرئيس الضخمة للالتفاف على المحكمة العليا بمسح القروض الأخيرة ل 80,000 ألف مقترض 42

10 – المحكمة العليا تلغي إعفاء بايدن من القروض الطلابية بقيمة 400 مليار دولار: حكم القضاة أن الرئيس لا يملك سلطة إلغاء ديون الملايين في حكم تاريخي آخر.....46
11 – نشرت دورية الجزائرية للأخبار مادة ترجمتها عن الإنكليزية بعنوان: خيارات الرئيس بايدن في مواجهة أزمة الديون.....53
12 – خطر التهديدات الاقتصادية وتراجع هيمنة السلاح النووي 60
الدكتور قحطان السيوفي، الإثنين, 11-12-2023 60
13 – أسرع الاقتصادات نمواً في عام 2023.. الأول بنسبة 74%.65
اقتصاد عربي في المركز الثالث عالمياً.....65
14 – ثلاثة من أعضاء الفيدرالي الأمريكي يدلون بحزمة تصريحات هامة بشأن الفائدة.....67

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 2024/464

إعداد الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

الأحد 07 كانون الثاني، 07 January 2024

M E A K Weekly Economic Report No. 464

prepared by Prof. Dr. Moustafa El-Abdallah Al Kafry

أخبار الاقتصاد العالمي:

1 – آفاق النمو الاقتصادي العالمي في خمسة رسوم بيانية:

آفاق هشة تتطلب الحذر والتأني في معالجتها

كارلوس ارتيتا، باتريك كيربي كيربي، 01/09/2020|

انحسرت وتيرة النمو العالمي بدرجة ملحوظة العام الماضي، إذ بلغ معدله أدنى مستوى له بعد الأزمة، مع تراجع مؤشرات رئيسية مثل الإنتاج الصناعي والتجارة على نحو متواز .ومن المتوقع أن ينتعش النمو في 2020، وهو ما يُعزَى جزئيا إلى استمرار الدعم من خلال السياسة النقدية. ولكن الانتعاش سيتوقف على تعافي عدد قليل من اقتصادات الأسواق الصاعدة والبلدان النامية، التي بدأ معظمها يتعافى من موجات كساد عميق أو تباطؤ حاد. ومع ذلك، فإن معدل النمو في اقتصادات الأسواق الصاعدة والبلدان النامية لن يكون كافيا لتحقيق تقدم كبير في مجال الحد من الفقر.

1.أدنى مستوى للنمو بعد الأزمة في 2019

وفقا لمعظم المعايير كان 2019 أسوأ عام على الاقتصاد العالمي منذ الأزمة المالية العالمية ، حيث وصل النمو العالمي إلى أدنى مستوى له بعد الأزمة مسجلا 2.4%.

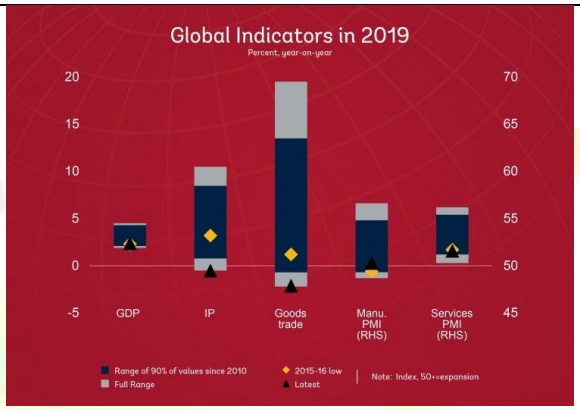

المصدر: المكتب الهولندي لتحليل السياسات الاقتصادية، ومؤسسة Haver Analytics، والبنك الدولي.

ملاحظة: تشير قراءة المؤشر فوق 50 إلى توسع النشاط الاقتصادي، أمَّا القراءة دون 50 فتشير إلى الانكماش. وتُقاس التجارة على أساس متوسط حجم الصادرات والواردات. وكان آخر رصد في الربع الثالث من عام 2019 لإجمالي الناتج المحلي، وأكتوبر/تشرين الأول 2019 للإنتاج الصناعي والتجارة السلعية، ونوفمبر/تشرين الثاني 2019 لمؤشر مديري المشتريات.

2.انتعاش طفيف في 2020

من المتوقع أن ينتعش مُعدَّل النمو العالمي إلى 2.5% في 2020، مع تراجع نمو الاقتصادات المتقدمة إلى 1.4% وتعافي النمو في اقتصادات الأسواق الصاعدة والبلدان النامية إلى 4.1 .%

المصدر: البنك الدولي. ملاحظة: تُحتسب معدلات النمو الكلي باستخدام الأوزان الترجيحية لإجمالي الناتج المحلي بأسعار الدولار عام 2010 وأسعار الصرف السوقية. تشير المنطقة المظللة إلى توقعات. البيانات الخاصة بعام 2019 هي تقديرات.

3. مشهد آخذ في التطور لسياسة الاقتصاد الكلي

في مواجهة ضعف النشاط الاقتصادي، اعتمدت سياسات الاقتصاد الكلي نهجا أكثر تركيزا على التحفيز العام الماضي. ومع أن السياسة النقدية من المتوقع أن تظل تيسيرية، فإنه من المنتظر أن ينحسر هذا العام الدعم المقدم من خلال تدابير المالية العامة.

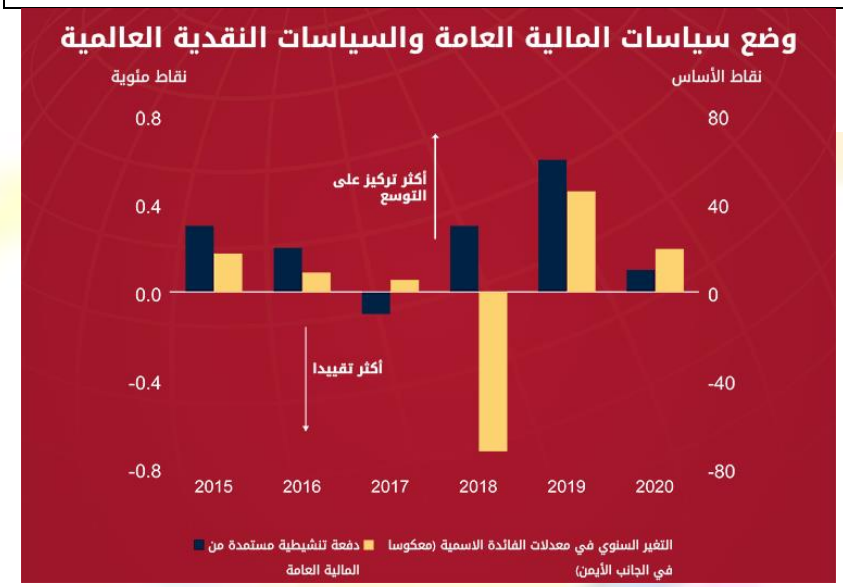

المصدر : بنك التسويات الدولية، ومؤسسةConsensus Economics لمسوح الاقتصاد الكلي، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي.

ملاحظة: معدلات النمو الإجمالي تُحتسب باستخدام الأوزان الترجيحية لإجمالي الناتج المحلي الاسمي بأسعار الدولار الأمريكي. وتعد المحفزات المالية من خلال تدابير المالية العامة التغير السلبي في الرصيد الأساسي للمالية العامة الذي يجري تعديله حسب تقلبات الدورة الاقتصادية. أسعار الفائدة الأساسية هي التغير في الفترة من ديسمبر/كانون الأول إلى ديسمبر/كانون الأول. تشتمل العينة على 35 اقتصادا متقدما و77 من اقتصادات الأسواق الصاعدة والبلدان النامية للمحفزات المالية، و16 اقتصادا متقدما و21 من اقتصادات الأسواق الصاعدة والبلدان النامية لأسعار الفائدة الأساسية. وتستند أسعار الفائدة الأساسية لعام 2020 إلى تقرير مؤسسة Consensus Forecastsفي ديسمبر/كانون الأول 2019 لأسعار فائدة

البنوك المركزية. وحينما لا تكون متاحة، يُستخدم التغيُّر في العوائد قصيرة الأجل.

4.انتعاش هش في اقتصادات الأسواق الصاعدة والبلدان النامية

لن يستند الانتعاش إلى قاعدة واسعة. ولكن سيرجع في معظمه إلى تعافي عدد صغير من الاقتصادات الكبيرة في مجموعة الأسواق الصاعدة والبلدان النامية التي تتعافي من كساد عميق أو تباطؤ حاد.

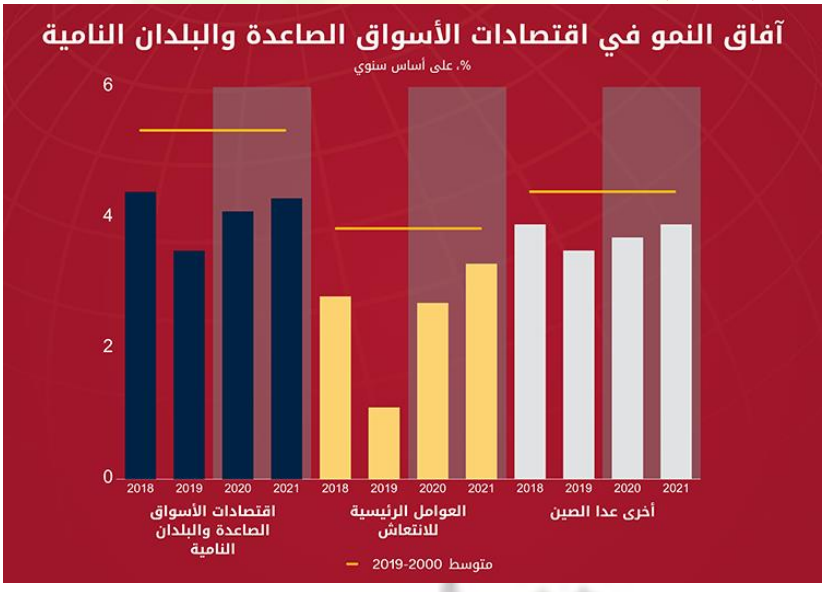

المصدر: البنك الدولي.

ملاحظة: تشتمل المحركات الرئيسية للانتعاش على أكبر ثمانية بلدان في مجموعة اقتصادات الأسواق الصاعدة والبلدان النامية والتي تساهم بنسبة 90% من الزيادة في معدل النمو في هذه المجموعة بين عامي 2019 و2020 (وهي الأرجنتين والبرازيل والهند وإيران والمكسيك والاتحاد الروسي والمملكة العربية السعودية وتركيا). وتُحتسب معدلات إجمالي النمو الكلي باستخدام الأوزان الترجيحية لإجمالي الناتج المحلي بأسعار الدولار عام

2010 وأسعار الصرف السوقية. وتشير المنطقة المظللة إلى توقعات، في حين تشير الخطوط الخضراء إلى المتوسطات البسيطة 2000-2019.

5. متوسط نصيب الفرد من النمو لا يكفي للحد من الفقر

لم يكن متوسط نصيب الفرد من النمو كافيا لتحقيق أهداف تخفيف وطأة الفقر في أفريقيا جنوب الصحراء، وهي المنطقة التي تتركز فيها معظم البلدان منخفضة الدخل ويعيش معظم فقراء العالم .

المصدر: البنك الدولي. ملاحظة: يُعرَّف الفقر المدقع بأنه العيش على 1.90 دولار للفرد في اليوم أو أقل من ذلك بأسعار تعادل القوة الشرائية في عام 2011.

https://blogs.worldbank.org/ar/voices/global-economic-growth-outlook-five-charts-fragile-handle-care

2 – حماية السكان النازحين أثناء الأزمات: الدروس المستفادة من المسوح الهاتفية عالية التردد

يون سو كيم, جيفري تانير , أكتوبر 04, 2023

ومن شأن السياسات الشاملة التي تساعد السكان النازحين على بناء القدرة على الصمود أن تقلل من العبء المالي على البلدان المضيفة وهي أكثر استدامة من الاعتماد على المساعدات الإنسانية.

أدت سلسلة الصدمات العالمية في السنوات الأخيرة التي بدأت مع جائحة كوفيد–19 وتفاقمت بسبب أزمة تكاليف المعيشة إلى اضطراب واسع النطاق في الأرواح وسبل العيش، مع عواقب بعيدة المدى على كل من الأسر النازحة والمضيفة.

يقدم تقريرنا الجديد تحليلا شاملا لكيفية أداء السكان النازحين قسرا خلال العامين الأولين من الوباء. ويستند التقرير إلى قاعدة بيانات منسقة حديثا مع بيانات من مسوحات هاتفية عالية التردد حول اللاجئين النازحين والنازحين داخليا والسكان غير النازحين في 14 دولة خلال فترة العامين تلك. (يتضمن التقرير بيانات منسقة من بنغلاديش وبوركينا فاسو وتشاد وكوستاريكا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجيبوتي وإكوادور وإثيوبيا والعراق والأردن وكينيا والمكسيك والصومال وأوغندا).

وتقدم البيانات رؤى فريدة حول رفاه مقدمي خدمات الهجرة مقارنة بمضيفيهم، مع السماح أيضا بإجراء مقارنات عبر البلدان وبين السكان المتضررين (النازحين داخليا واللاجئين والمضيفين) وأنواع الإقامة (في المخيمات، خارج المخيمات).

وجدنا أن FDPs تأثرت بشدة بالوباء وغالبا ما كانت أسوأ حالا من مضيفيها عبر خمسة أبعاد رئيسية: التوظيف، والدخل، والمساعدة والتأقلم، والأمن الغذائي، والتعليم والتعلم. على سبيل المثال، عانى مقدمو الخدمات المالية عادة من خسائر أولية أكبر في التوظيف أعقبها انتعاش أبطأ (الشكل 1). بالإضافة إلى ذلك، كانت هناك تغييرات كبيرة في الوظائف – غالبا إلى وظائف أقل جودة – بين أولئك الذين ظلوا يعملون، مرة أخرى بمعدلات أعلى بين FDPs.

الشكل 1. حصة العاملين حسب المضيف ونوع FDP، قبل وأثناء الوباء (٪)

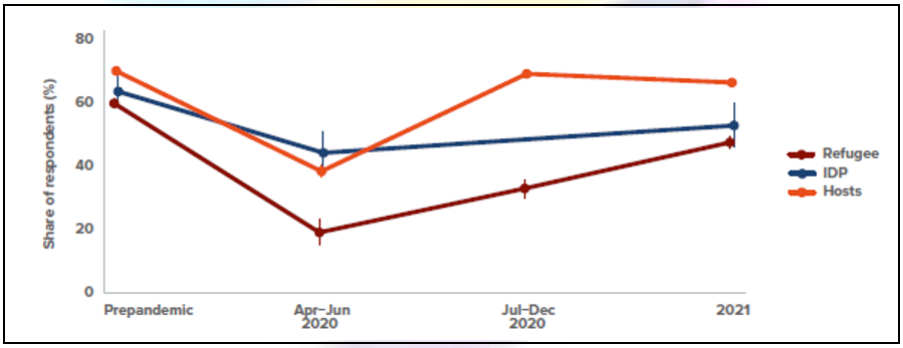

المصدر: حساب الموظفين باستخدام الأرصدة السمكية العمودية على الفقر.

وكانت الآثار على الرفاه أكثر انتشارا بكثير من فقدان العمالة وحدها. وعلى الرغم من أن الخسائر في دخل العمل كانت أكثر شيوعا، ففي بعض البلدان، أبلغت نسبة عالية من مقدمي الخدمات المالية عن انخفاض في المساعدة المالية، وهو مصدر مهم آخر للدخل. وصل انعدام الأمن الغذائي إلى مستويات تنذر بالخطر أثناء الوباء، حيث أبلغ مقدمو الخدمات الغذائية دائما تقريبا عن نتائج أسوأ (الشكل 2). ومن المرجح أن الجهود المبذولة

لدعم المحتاجين لم تكن كافية، تاركة الكثير من صدمة الرعاية الاجتماعية السلبية دون تخفيف.

الشكل 2. درجات تجربة انعدام الأمن الغذائي

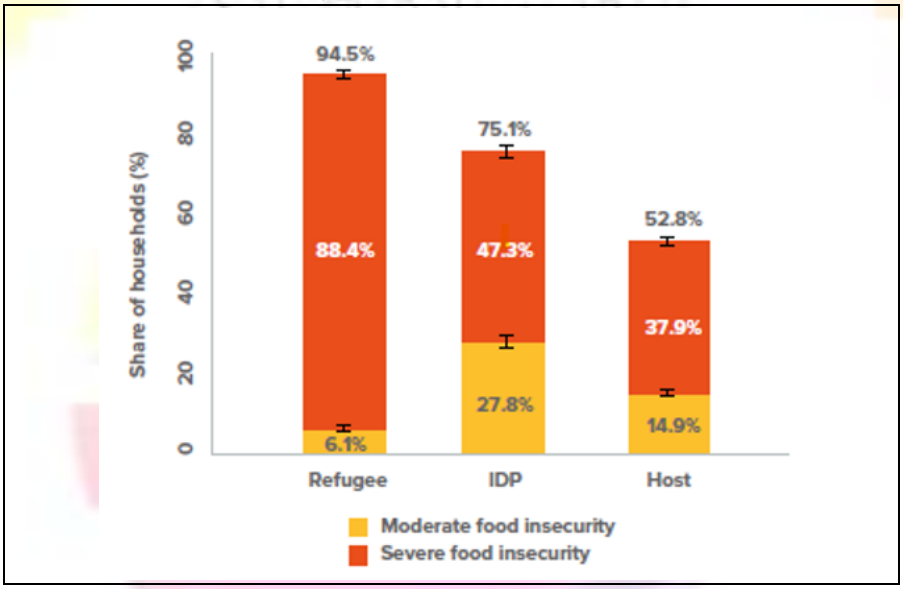

المصدر: حساب الموظفين باستخدام الأرصدة السمكية العمودية على الفقر.

وعلاوة على النكسات الاقتصادية، تأثرت الأبعاد غير النقدية للرفاه بشكل كبير، بما في ذلك المكاسب التي تحققت بشق الأنفس في التعليم خلال فترات إغلاق المدارس الطويلة. على الرغم من وجود أدلة على بعض الانتعاش في الوصول إلى التعلم بعد أسوأ ما في الوباء، إلا أن نسبة كبيرة من أولئك الذين التحقوا بالمدرسة قبل الوباء لم يعودوا بعد إعادة فتح المدارس (الشكل 3).

الشكل 3. نسبة الأسر التي لديها أطفال يحصلون على التعليم قبل الجائحة وأثناءها (٪)

صورة

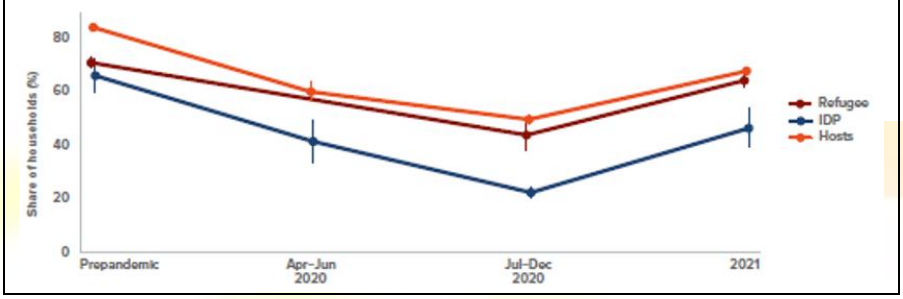

المصدر: حساب الموظفين باستخدام الأرصدة السمكية العالية

يمكن أن يخلق النزوح القسري ضغوطا اجتماعية واقتصادية وسياسية كبيرة على البلدان المضيفة، التي هي في الغالب بلدان منخفضة ومتوسطة الدخل تكافح مع تحديات التنمية. وأدت القيود المالية المشددة الناجمة عن الاستجابة للآثار الأوسع نطاقا لجائحة كورونا إلى أن البلدان المضيفة غالبا ما تكون غير مجهزة لتقديم الدعم للسكان النازحين. والأسوأ من ذلك أن المساعدات الخارجية المقدمة إلى مقدمي الخدمات المالية انخفضت في عام 2020، خلال المرحلة الأكثر حدة من الوباء (الشكل 4، على اليسار)، حتى مع زيادة إجمالي المساعدات (الشكل 4، على اليمين).

الشكل 4. اتجاه المعونة لحالات النازحين (يسار) وإجمالي تدفقات المعونة (يمين) (بالأسعار الثابتة للمليون دولار أمريكي في عام 2020)

صورة

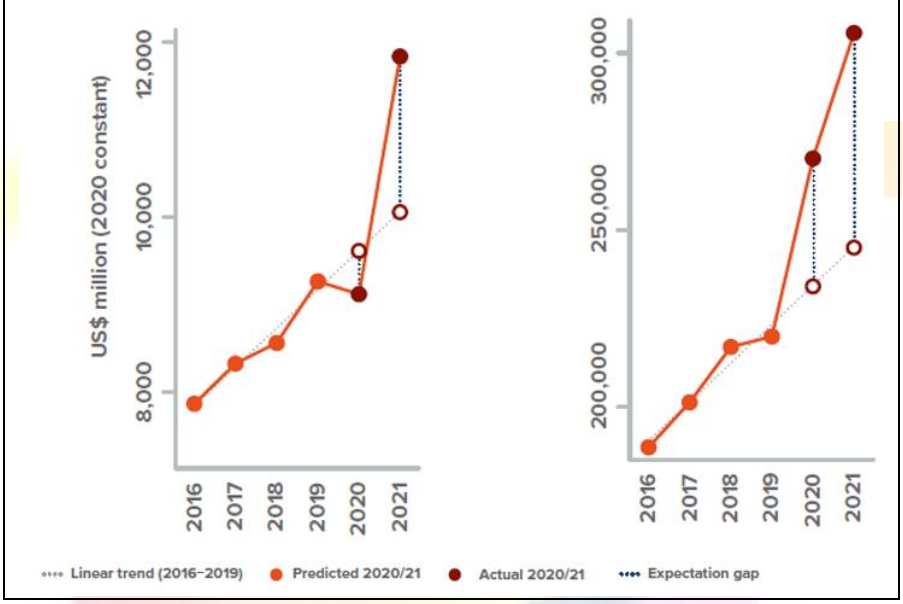

المصدر: حسابات الموظفين باستخدام بيانات صرف معيار الإبلاغ المشترك لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

وقد تعني الآثار الطويلة الأجل للجائحة ارتفاع مستويات الفقر وعدم المساواة لجيل بأكمله – ليس فقط بين مقدمي الخدمات المالية، ولكن أيضا بين مضيفيهم. ستستغرق خسائر الأصول والمدخرات وقتا لإعادة البناء. ويمكن أن تتفاقم خسائر التعلم الواسعة النطاق مع دخول الشباب إلى سوق العمل، وتضاؤل دخلهم في المستقبل. قد تتعرض قدرتهم على التعلم للخطر إذا تعرضوا لنوبات متكررة من الجوع. والأطفال المشردون محرومون بشكل خاص بسبب افتقارهم إلى الاستقرار المالي وضعفهم الشديد.

ما الذي يمكن عمله لمواجهة هذه التحديات؟

ويمكن للسياسات الشاملة التي تدعم السكان النازحين ليصبحوا أكثر اعتمادا على الذات أن تلعب دورا مهما من خلال مساعدتهم على بناء قدراتهم

الإنتاجية لتوليد الدخل. ومن شأن بناء هذه القدرة على الصمود أن يقلل من العبء المالي على البلدان المضيفة وهو أكثر استدامة من الاعتماد على المساعدات الإنسانية.

وكثيرا ما لا يتمتع اللاجئون بالحقوق القانونية الكاملة للعمل في البلدان المضيفة لهم، ويرتبط غياب هذه الحقوق بانخفاض مستويات العمالة. يمكن أن يكون منح FDPs وصولا رسميا إلى سوق العمل خطوة إيجابية نحو مزيد من الاعتماد على الذات. في الواقع، تميل المشاركة في سوق العمل إلى أن تكون أعلى في البلدان التي تمنح حقوق العمل للاجئين. وإلى جانب تزويد الأطفال اللاجئين بإمكانية الوصول إلى أنظمة التعليم الوطنية، يمكن لهذه التعديلات في السياسات أن تحول برامج التنمية الخارجية من عبء مالي إلى أصل اقتصادي.

وستكون حلول التمويل المستدامة التي تسمح باستمرار الاستثمارات والتخطيط الطويل الأجل حاسمة لتخفيف العبء عن كاهل البلدان المضيفة. ومع ذلك، وكما تعلمنا خلال الجائحة، فإن التحدي الرئيسي لتمويل النزوح الحالي هو أنه قد لا يكون متاحا عندما تكون هناك حاجة ماسة إليه. ويعتمد العديد من البلدان المضيفة اعتمادا كبيرا على المساعدة الإنمائية الرسمية للإنفاق الحكومي ودعم حالات النزوح.

وينبغي أن تكون ترتيبات التمويل قابلة للتنبؤ بها وموثوقة لأغراض التخطيط فيما بعد الأجل القصير. ويمكن لنافذة المؤسسة الدولية للتنمية للمجتمعات المضيفة واللاجئين التابعة للبنك الدولي أن تساعد في عبور المجتمعات المحلية الحدود الوطنية، ولكن لا توجد أداة مالية مماثلة للسكان النازحين داخليا الذين يزيد عددهم بكثير.

وأخيرا، تأمل في البيانات: تؤكد الطبيعة المعقدة للتهجير على الحاجة إلى بيانات أكثر وأفضل للمساعدة في تصميم سياسات أفضل. وعلى الرغم من أن الدراسات الاستقصائية الهاتفية عالية التردد لا يمكن أن تحل تماما محل النهج التقليدية، فإن تجربتنا تبين أنه إذا نفذت بدقة فإنها يمكن أن تكون مع ذلك مصدرا مفيدا وموثوقا للمعلومات عندما تكون الجهود وجها لوجه غير عملية.

يتطلب إنشاء أطر موثوقة لأخذ العينات ل FDPs قواعد بيانات تسجيل محدثة وكاملة، يمكن تسهيل الوصول إليها من خلال اتفاقيات مشاركة البيانات الرسمية. تعد مقاييس خط الأساس ضرورية للتحليل خلال فترات الأزمات أو التعافي، مما يؤكد الحاجة إلى جمع البيانات بانتظام ومراقبة الرفاهية. ومن شأن استخدام أدوات المسح الموحدة أن يساعد كثيرا في تحقيق التنسيق، لا سيما وأنها تدمج توصيات اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة بشأن إحصاءات اللاجئين والمشردين داخليا وانعدام الجنسية. يعد إشراك FDPs في جهود جمع البيانات أمرا بالغ الأهمية لتحديد حجم صدمات الرفاهية والسماح باستجابات مستهدفة بشكل أفضل.

المؤلف: يون سو كيم، خبير اقتصادي أول، قطاع الممارسات العالمية للفقر والإنصاف، جيفري تانر، خبير اقتصادي أول، قطاع الممارسات العالمية لمكافحة الفقر والإنصاف، البنك الدولي

https://blogs.worldbank.org/developmenttalk/protecting-displaced-populations-during-crisis-lessons-high-frequency-phone-surveys

3 – الصين في صدارة مستقبل الاقتصاد في العالم

الدكتور قحطان السيوفي، الإثنين, 18-12-2023

شهدت جمهورية الصين الشعبية منذ قيامها عام 1949، نمواً اقتصادياً وخاصة مع بدء تطبيق سياسة الإصلاح والانفتاح على الخارج عام 1978، حيث نما الاقتصاد الصيني بصورة مستقرة وسليمة، ويمكن تقسيم تطور الاقتصاد الصيني لمرحلتين:

مرحلة البناء الاشتراكي ما بين عامي 1949-1976 التي تميزت بإعادة تنظيم الزراعة والاعتماد على الصناعة الأساسية والتجهيزية، إضافة إلى القضاء على النظام الإقطاعي.

ومرحلة الانفتاح على الرأسمالية منذ 1978 وتميزت بإدخال إصلاحات جذرية على الاقتصاد وذلك بالسماح بإنشاء مقاولات خاصة وتحديث الصناعة والسماح بالملكية الخاصة للأراضي وجلب التكنولوجيا الغربية. يبلغ الاقتصاد الصيني 18 بالمئة من حجم الاقتصاد الأميركي قياساً بالدولار، إلا أنه يبلغ 76 بالمئة من الاقتصاد الأميركي قياساً إلى القدرة الشرائية.

في 21 تموز 2005 رفعت الصين قيمة عملتها الرنمينبي (يوان) بنسبة 2.1 بالمئة أي 8.11 يوان مقابل الدولار، ثم انتقلت إلى نظام صرف بمجموعة من العملات سمح لليوان بالزيادة بنسبة 6.9 عام 2007، وبنسبة 6 بالمئة عام 2008 حيث وصل سعر صرف الدولار الواحد حينها إلى 6.88 يوان.

الصين هي ثاني أكبر اقتصاد في العالم، ويسكنها 1.4 مليار نسمة، من المتوقع أن يصبح اقتصاد الصين أكبر اقتصاد في العالم ويتجاوز الاقتصاد الأميركي بحلول عام 2028 حيث بلغ حجم الناتج المحلي الإجمالي الصيني

عام 2021، وفق بيانات صندوق النقد الدولي، نحو 17.7 تريليون دولار مقابل نحو 23.3 تريليون دولار للولايات المتحدة.
ومن المتوقع أن يصل حجم الاقتصاد الصيني إلى 51 تريليون دولار بحلول عام 2040 مقابل 36 تريليون دولار للاقتصاد الأميركي.

الصين أكبر طرف تجاري في العالم، بلغت تبادلاتها التجارية السنوية في الأعوام الماضية نحو 4.233 تريليون دولار بحسب وكالة «بلومبيرغ».
يتسارع في الصين إنشاء المصانع المؤتمتة التي تخلو من العمال، وضاعفت الإنتاجية 3 مرات وحسنت نوعية الإنتاج بنسبة 20 بالمئة.
وتنفرد الصين حالياً في صدارة دول العالم في بناء أحدث وأسرع شبكات القطارات، ولديها أكبر شبكة عالمية للقطارات الفائقة السرعة والمعروفة بـ«القطار الرصاصة» وقد سبقت الصين دول العالم على صعيد الدراسات البيولوجية والجينية، بالسماح بالتعديل الوراثي والجيني لبويضات الأجنة، وسمحت بتجارب التعديل الجيني على البشر.
تقود الصين التحول العالمي لاستخدام الذكاء الاصطناعي في الرعاية الصحية والذي يزيد دقة وسرعة تشخيص الحالات المرضية.
الصين أكبر منتج للطاقة الشمسية في العالم، ورصدت ميزانية تبلغ 364 مليار دولار للاستثمار في مختلف مصادر الطاقة المتجددة.
وفي المجال الزراعي نجحت الصين في تطوير نوع من الأرز الذي يمكن زراعته باستخدام مياه البحر المالحة وسيوفر الطعام لمئتي مليون نسمة كما

تم تحويل الأراضي الرملية إلى أراض خصبة صالحة للزراعة، وتم تحويل الصحاري إلى واحات خضر.

الصين نجحت ببناء المباني الخضر التي تضم مساحات مزروعة بالأشجار والتي يطلق عليها «الغابات العمودية» بهدف تنقية الهواء والحد من التلوث.

الصين تفوقت في مجال الفضاء وتخطط بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي لبناء أول محطة على سطح القمر.

ولدى الصين أكبر تلسكوب في العالم لدراسة رصد الكون كما حققت الصين هدف استخدام مليار صيني لشبكة الاتصالات المتطورة من الجيل الخامس «جي.5» والتي أحدثت ثورة في عالم الاتصالات وانعكاساتها على جميع الأنشطة الاقتصادية.

الصين تنتج معظم الهواتف العالمية ومكوناتها لكبرى الشركات مثل أبل وسامسونغ، كما اقتحمت صدارة المصنّعين بعد أن انتزعت شركة هواوي المرتبة الثانية في المبيعات العالمية متفوقة على أبل، وتقود الصين العالم في تطبيقات تكنولوجيا الطباعة الثلاثية الأبعاد، وتقترب من كسر هيمنة شركتي بوينغ الأميركية وإيرباص الأوروبية على صناعة الطائرات التجارية.

الصين تصنع ما يصل إلى 90 بالمئة من أجهزة تكنولوجيا المعلومات في العالم وبضمنها ثلاثة أرباع جميع الهواتف الذكية، ما يعني أن الاقتصاد العالمي يعتمد بشكل متزايد على الصين في تصنيع البنية التحتية العالمية لتكنولوجيا المعلومات.

حدد الرئيس الصيني شي جين بينغ هدف أن تكون الصين هي الرائدة العالمية في مجال الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيات المتقدمة الأخرى بحلول عام 2030.

ويبقى الذكاء الاصطناعي العنوان الأكبر لمعركة الحكومة الصينية لتحقيق التفوق التكنولوجي، وأشارت سلسلة مقالات في صحيفة «فايننشال تايمز» أن الصين تضخ أموالاً هائلة لتحقيق ذلك الهدف وأنها انتزعت الريادة في كثير من المجالات.

على الصعيد العسكري يواصل التفوق الصيني زحفه بخطوات ثابتة، ما دفع «مركز الأمن الأميركي الجديد» في واشنطن للتحذير من مرحلة مقبلة من «العجز الأميركي عن الابتكار» في وقت يستخدم فيه الجيش الصيني الذكاء الاصطناعي للسيطرة على ميدان المعركة، وتواجه الدول الغربية خيارات صعبة وربما مستحيلة، فإيجاد بدائل تكنولوجية محلية أمر غير واقعي. أما الخيارات الأخرى فتتراوح بين حرمان نفسها من التكنولوجيا والاستثمار الصيني بحجة التهديد المحتمل، أو العثور على طرق لإدارة المخاطر الأمنية، ويقرّ الخبراء الغربيون بعجزهم عن تقدير حجم مخاطر التبعية، وهو ما يجعل صنّاع السياسة أمام تحديات جديدة مختلفة، منها ضغوط شعوبها المتعطشة للبيانات والتي تطالب بتقديم خدمة أسرع في إنترنت وتكنولوجيا الجيل الخامس، التي تضم الصين جميع مورديها الكبار، لكن تلك الجهود تبدو عاجزة عن إبطاء التقدم الصيني في ظل معارضة شركات التكنولوجيا الغربية لمواقف حكومات بلدانها.

ويرى مدير التخطيط في رابطة شركات البرمجيات الأميركية كريستيان ترونكوسو أن القيود الأحادية الجانب ستدمر مستقبل البحوث العلمية الأميركية والأمن القومي من خلال إرباك تلك البحوث والابتكارات الضرورية لاستمرار الانتعاش الاقتصادي.

بالمقابل لدى الصين العديد من المشاريع العالمية مثل «حزام واحد وطريق

واحد، بناء مجتمع مصير مشترك للبشرية».

ويهدف مشروع «حزام واحد وطريق واحد» إلى إشراك أكبر عدد ممكن من الدول في الأعمال التجارية الصينية وقد تم استثمار أكثر من 900 مليار دولار في هذا المشروع الاستراتيجي حتى الآن.

من جانب آخر حقق اليوان شيئاً مثيراً للإعجاب في 2023، وهو زيادة سريعة في استخدامه عبر الحدود.

فمنذ أن بدأت الصين في الضغط من أجل تدويل عملتها في 2004، ظلت حصتها في المدفوعات العالمية راكدة، لكن حصتها ارتفعت هذا العام من 1.9 في المئة في كانون الأول 2023 إلى 3.6 في المئة في تشرين الأول الماضي، والصين حريصة على تسوية تجارتها باليوان بسبب المخاوف الجيوسياسية.

أصبح تقليل الاعتماد على الدولار الأميركي أو عملات مجموعة الدول السبع الأخرى، أكثر أهمية بالنسبة إلى الصين، نظراً لتصعيد العقوبات الغربية على روسيا بعد الحرب الأوكرانية والتوترات مع الولايات المتحدة بشأن تايوان.

ختاماً الصين ذاهبة إلى صدارة مستقبل الاقتصاد العالمي في مختلف القطاعات التكنولوجية والاقتصادية؛ من الذكاء الاصطناعي إلى الطاقة المتجددة والبنية التحتية والقطاعات الطبية، وصولاً إلى التكنولوجيا الزراعية وأحدث وسائل النقل في العالم.

وزير وسفير سوري سابق

4 – جموعة السبع تعلن تحويل 300 مليار دولار من أصول البنك المركزي الروسي لصالح أوكرانيا

السبت 16/ديسمبر/2023 – 02:55 م

مجموعة السبع

كثفت الدول الأعضاء في مجموعة السبع جهودها للاتفاق على تحويل جزء من 300 مليار دولار من البنك المركزي الروسي "المجمد" وغيره من الأصول السيادية إلى أوكرانيا، في الوقت الذي واجهت فيه مقترحات الدعم الضخمة من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي مقاومة، حسبما ذكرت صحيفة فايننشال تايمز .

وأشار بعض المسؤولين إلى أن مثل هذه الأصول يمكن أن تمول دفاع أوكرانيا وإعادة إعمارها في نهاية المطاف وتشجع على إنهاء الغزو الروسي واسع النطاق المستمر منذ 21 شهرًا .

ونقلت صحيفة فايننشال تايمز عن ورقة مناقشة أمريكية تم توزيعها في لجان مجموعة السبع قولها: "يمكن لأعضاء مجموعة السبع والدول الأخرى المتضررة بشكل خاص الاستيلاء على الأصول السيادية الروسية كإجراء مضاد لحث روسيا على إنهاء عدوانها."

https://www.banker.news/62200#:~:text=%D9%85%D9%86%D8%A7%D9%82%D8%B4%D8%A9%20%D8%A3%D9%85%D8%B1%D9%8A%D9%83%D9%8A%D8%A9%20%D8%AA%D9%85–,%D8%AA%D9%88%D8%B2%D9%8A%D8%B9%D9%87%D8%A7,–%D9%81%D9%8A%20%D9%84%D8%AC%D8%A7%D9%86%20%D9%85%D8%AC%D9%85%D9%88%D8%B9%D8%A9

5 – تعلم التجارة من الصفر ومميزات التجارة الحرة وكيفية بدء مشروعك الخاص #2

تعلم التجارة من الصفر هي ما يبحث عنها العديد من الأشخاص خاصةً فئة العاملين بالأعمال الحرة، حيث أكد العديد من الخبراء والمتخصصين أنه بالنسبة إلى فكرة التجارة والخوض في هذه التجربة، كانت السبب الرئيسي في فتح الأبواب أمام الكثيرين لكي يتمكنوا من الدخول إلى عالم الثراء وتحقيق الأحلام، حيث تعد التجارة بكافة مجالاتها فكرة تراود العديد من الشباب سواء من الرجال أو النساء في كل أنحاء العالم.

أكثر من يبحث عن تعلم التجارة من الصفر هم الفئة التي قد بنيت شخصيتهم على التحرر وعدم تحمل القيود والقوانين والنمطية، والذين لا يستطيعون أن يتلقوا الأوامر من قبل المديرين أو الذين لا يتمتعون في العمل الروتيني المتكرر والذي لا يملك روح الحياة والمثابرة والمغامرة بخلاف شخصيتهم التي تستطيع أن تقدم الكثير في مقابل الحصول على النجاح بل والتميز أيضًا.

لذلك نعرض لكم في هذا الموضوع من خلال موقع صناع المال كيفية تعلم التجارة من الصفر لكل من يرغب في زيادة دخله بشكل كبير في الفترة القادمة، والتحكم به من خلال خططه الخاصة وأفكاره التي يثق في نجاحها لكي تدر عليه الربح الوفير إن شاء الله، كما يمكنه أن يدر عليه في بعض الأحيان الملايين بشكل دائم لو أصر على النجاح والتميز.

مميزات تعلم التجارة الحرة

من مميزات تعلم التجارة الحرة أن صاحب المشروع الحر سواء تم تنفيذ مشروعه على ارض الواقع أو على الإنترنت، يكون بشكل كبير مسؤول عن قراراته وأفكاره ويكون القائد له، كما أن الكثير من الأعمال التجارية الحرة لا تحتاج إلى أوقات معينة ومحددة، حيث يستطيع صاحب العمل الحر العمل في أي وقت واي مكان وفقًا لإرادته.

يستطيع صاحب العمل الحر التمتع على الأرباح الخارجة من مشروعه الخاص بشكل كامل له، بل أنه يتمكن ايضًا من العمل بعدة طرق مدروسة علي توزيع زيادة حجم رأس المال المخصص للمشروع في أي وقت وأي مرحلة، كما يمكنه تحديد جانب منه تحت بند المصاريف الشخصية بما يتناسب مع كل مرحلة في المشروع.

يستطيع صاحب العمل الحر أن يقوم بتطوير المهارات اللازمة للمشروع القائم عليه حتى يتمكن من توسيعه على عدة مراحل حتى يصل به إلى القمة، ومن خلال الجد والاجتهاد والعمل الدؤوب يستطيع صاحب العمل الحر التقدم بمشروعه بين أوساط الأعمال التجارية الكبرى حتي يتمكن من وضع اسمه ضمن قائمة عمالقة رجال الأعمال.

كيف أبدأ مشروع صغير وناجح؟ من الشروط اللازمة لإتمام مشروع ناجح هي البداية، فلابد أن يكون صاحب المشروع على دراية بتفاصيل هذا المشروع من الجانب العلمي، بل ويجب أن يكون لديه القدرة على البحث والدراسة بشكل دائم حتى يتمكن من إنشاء الأعمال بشكل علمي، ويستطيع أن يتعامل ويستفيد من التقدم التكنولوجي الحالي في مجاله والاستفادة من خبرات الاخرين في تطويره بما يتناسب مع ظروف مشروعه.

وفيما يخص بند المعرفةً لابد أن يكون صاحب المشروع لديه على الأقل دراية مبدئية بأغلب جوانب المشروع، أو لديه الخطوط العريضة ويبدأ في البحث والتعلم في كيفية إنشاء مشروع نجاحه من أجل تقييم المخاطر ومدى قدرته على تحملها، كما يجب أن يدرس متي سوف يستطيع أن يدر عليه هذا المشروع دخلا وما هو حجمه.

كيفية تعلم التجارة من الصفر :عندما يرى البعض النماذج الناجحة في هذا العالم وخاصة النماذج الذي أصبحت في قمة هرم رجال الأعمال، يبدئوا في التفكير على الفور كيف يصبح كل فرد منهم تاجر ناجح ويغفلون عن البحث عن كيفية تعلم التجارة من الصفر حتي يمكنكم الوصول إلى قمة الهرم، ولكن من جهة اخرى، لابد أن نكون على ثقة أن نجاح أي شخص يعتمد على العديد من العوامل، وأهم ما فيها هي البداية الصحيحة والواثقة بجانب العزم والإرادة والقدرة والتحدي.

تحتوي بداية أي مشروع ناجخ على الفكرة الأساسية والتي بدورها تتطور وتأخذ العديد من المنحنيات والطرق المتعلقة بعملية التخطيط وما هي الشرائح المستهدفة من المشروع، ونسب الربح والخسارة، وسهولة أو صعوبة تنفيذها، وقوة المنافسين في هذا المجال، وكيفية الحصول على رأس المال حتى يتم اتخاذ القرار النهائي بالتنفيذ على أرض الواقع.

https://rablyforh.com/?p=136191#:~:text=%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B5%D9%88%D9%84%20%D8%B9%D9%84%D9%8A%20%D8%B1%D8%A3%D8%B3-,%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84,-%D8%AD%D8%AA%D9%89%20%D9%8A%D8%AA%D9%85%20%D8%A7%D8%AA%D8%AE%D8%A7%D8%B0

6 – يقول مسؤولو بنك الاحتياطي الفيدرالي إنهم ليسوا مستعدين لإعلان معركة التضخم

يقول مسؤولو بنك الاحتياطي الفيدرالي إنهم ليسوا مستعدين لإعلان معركة التضخم التي© قدمها Barron's

تركت الجولة الأخيرة من البيانات الاقتصادية المستثمرين متفائلين بأن التضخم آخذ في الانخفاض، وأن الاقتصاد كان معتدلا، وأن الاحتياطي الفيدرالي قد انتهى من رفع أسعار الفائدة.

رد بنك الاحتياطي الفيدرالي: ليس بهذه السرعة.

غمر صانعو السياسة في البنك المركزي موجات الأثير ودائرة المتحدثين في الأيام الأخيرة لتسليط الضوء على مقدار عدم اليقين الذي لا يزال قائما حول المسار إلى الأمام. وحذروا من أنه قد يكون هناك مزيد من التشديد إذا كانت البيانات الاقتصادية تستحق ذلك.

في حين أظهرت بيانات أكتوبر أن الاقتصاد يتحرك في الاتجاه الذي يريد بنك الاحتياطي الفيدرالي رؤيته – خاصة مع تباطؤ نمو الأسعار الرئيسي إلى وتيرة سنوية تبلغ 3.2٪ – كانت الرسالة أنه من السابق لأوانه إعلان إنجاز المهمة.

"مثلما لن أبالغ في رد الفعل إذا سارت الأمور في الاتجاه الذي لم نكن نبحث عنه، لا أبالغ في رد الفعل إذا حصلنا على بعض الأخبار الواعدة"، قالت رئيسة بنك الاحتياطي الفيدرالي في بوسطن سوزان كولينز لشبكة CNBC في مقابلة يوم الجمعة.

وقال كولينز إنه في حين أظهر تضخم السلع تقدما، إلا أنه لا يزال من غير الواضح ما إذا كان الاعتدال في أسعار المساكن سيستمر، وهناك المزيد الذي يجب القيام به في الخدمات غير المأوى.

وتابعت قائلة: "نحن بحاجة إلى التحلي بالصبر والحزم". "لن أزيل المزيد من الثبات من على الطاولة."

حتى المسؤولون الذين يعتبرون أن لديهم وجهة نظر أكثر تشاؤما للسياسة النقدية يتوخون الحذر بشأن التنبؤ بنهاية رفع أسعار الفائدة.

على سبيل المثال، أشارت حاكمة بنك الاحتياطي الفيدرالي ليزا كوك في خطاب يوم الخميس إلى الزخم في النمو الاقتصادي والإنفاق الاستهلاكي على الرغم من الزيادات الأخيرة في أسعار الفائدة. وأشارت إلى أن قوة الطلب يمكن أن تبطئ وتيرة تراجع التضخم.

"يبدو أن المتحدثين في مجلس الاحتياطي الفيدرالي يسيرون في انسجام تام، ويحافظون على خيار رفع سعر الفائدة مرة أخرى، ويؤكدون أنه من السابق لأوانه إعلان النصر على التضخم"، كتب خوسيه توريس، كبير الاقتصاديين في Interactive Brokers، يوم الجمعة.

وعلى الرغم من الحديث الصعب، لا يزال البنك المركزي مستعدا للحفاظ على أسعار الفائدة ثابتة في المستقبل المنظور. يقوم المستثمرون بتسعير فرصة بنسبة 0٪ لرفع أسعار الفائدة في اجتماعات ديسمبر أو يناير، وفقا لأداة CME FedWatch.

ومع انخفاض التضخم، فإن ما يسمى بالمعدل الحقيقي سوف يصبح أكثر تقييدا حتى لو رفض المسؤولون رفع أسعار الفائدة مرة أخرى، وبالتالي سيكون له تأثير مثبط على نحو متزايد على الاقتصاد. وحتى في الوقت الذي

يعملون فيه على إبقاء الباب مفتوحا لمزيد من الإجراءات، فإن المسؤولين يشيرون في الوقت نفسه إلى الرياح المعاكسة المتزايدة التي يرونها في كل من الولايات المتحدة والعالم.

وأشار كوك، على سبيل المثال، إلى تضاؤل المدخرات الفائضة للأسر ذات الدخل المنخفض وارتفاع حالات التأخر في سداد قروض السيارات وبطاقات الائتمان كعلامات مبكرة محتملة على الضغط الناجم عن تشديد الأوضاع المالية.

وحذرت من أن الشركات الصغيرة التي تقترض عموما بآجال أقصر من الشركات الكبيرة قد تواجه أيضا ضغوطا مالية إضافية لأنها تتطلع إلى تمديد القروض قصيرة الأجل. كما يتباطأ شراء المنازل وسط ارتفاع أسعار الرهن العقاري.

وقال كوك "بينما نحاول تحديد الآثار الكاملة والمتأخرة لتشديد السياسة النقدية، أفكر فيما إذا كانت الشركات الصغيرة وقطاع الإسكان والأسر ذات الدخل المنخفض والمتوسط يمكن أن تحذر من ضغوط أوسع نطاقا في المستقبل".

يتمثل أحد التحديات المركزية لمجلس الاحتياطي الفيدرالي في التنبؤ باقتصاد ما بعد كوفيد، مما يؤدي إلى زيادة عدم اليقين بشأن اتجاه البيانات الاقتصادية. لقد اختفت الأنماط الاقتصادية النموذجية، تاركة صانعي السياسة والاقتصاديين في بنك الاحتياطي الفيدرالي يحاولون التوفيق بين ظروف السوق الحالية والاتجاهات التاريخية.

التوقعات الغائمة هي السبب الرئيسي وراء تردد مسؤولي بنك الاحتياطي الفيدرالي في الاحتفال في وقت مبكر جدا. على الرغم من التباطؤ الكبير في

التضخم، فقد أعطى نمو الأسعار البنك المركزي "بعض الرؤوس المزيفة" – كما قال رئيس مجلس الاحتياطي الفيدرالي جيروم باول الأسبوع الماضي – في السنوات الأخيرة. ولهذا السبب جزئيا يظل بنك الاحتياطي الفيدرالي غير متأكد مما إذا كان هذا النمط سيستمر.

لكنها ليست حالة عدم اليقين الوحيدة التي يبحر فيها بنك الاحتياطي الفيدرالي. لا يزال المسؤولون يحاولون معرفة مقدار تشديد السياسة النقدية الذي تم نقله إلى الاقتصاد، وهو سؤال أثاره العديد منهم هذا الأسبوع.

وهم غير واضحين بشأن ما إذا كانت بعض الديناميكيات الاقتصادية المعروضة حاليا هي ما أسمته رئيسة بنك الاحتياطي الفيدرالي في سان فرانسيسكو ماري دالي "بقايا دورية للتعافي بعد الوباء، أو مؤشرات على تحولات هيكلية وطبيعي جديد للاقتصاد الوطني والعالمي".

تجبر هذه الأسئلة بنك الاحتياطي الفيدرالي على البقاء متيقظا للحاجة إلى المزيد من رفع أسعار الفائدة. هذا هو السبب في أن المسؤولين أبطأوا وتيرتهم بشكل كبير ويعملون على ضمان عدم قيامهم بالكثير من التشديد بسرعة كبيرة.

وقال دالي: "إن مخاطر اتخاذ قرار سريع للغاية عندما لا نكون متأكدين حقيقية". "إعلان اليقين دون معرفة ليس مجرد توقعات ضائعة. إنه خطأ سياسي. ولديها القدرة على ترك بصمة دائمة على الاقتصاد والتأثير سلبا على أولئك الذين نخدمهم ".

بعبارة أخرى، لم ينته بنك الاحتياطي الفيدرالي بعد – لكنه قد يكون كذلك. من الآن فصاعدا، المرونة هي اسم اللعبة.

اكتب إلى ميغان كاسيلا في megan.cassella@dowjones.com وميغان ليونهاردت في megan.leonhardt@barrons.com

يقول مسؤولو بنك الاحتياطي الفيدرالي إنهم ليسوا مستعدين لإعلان معركة التضخم (msn.com)

7 – بناء الدعم لإصلاح دعم الطاقة: ما الذي يتطلبه الأمر؟

كريستوفر هوي، يون سو كيم، مينه كونغ نجوين، ماريانو إرنستو سوسا، ساليليش تيواري، نوفمبر 29, 2023

ويساند البنك الدولي النهوض باقتصاد منخفض الكربون أكثر اخضرارا وقدرة على المنافسة بما يتماشى مع "استراتيجية أوروبا 2020"، مما يعزز كفاءة استخدام الموارد والقدرة على الصمود في مواجهة مخاطر المناخ.

تدعم العديد من الحكومات في جميع أنحاء العالم استهلاك الطاقة لمواطنيها. وعلى الرغم من العواقب الاقتصادية والاجتماعية السلبية لتقديم هذه الإعانات، فإن الشروع في إصلاحات ذات مغزى كان يمثل تحديا لواضعي السياسات، لا سيما في مواجهة ارتفاع تكاليف المعيشة. ومع ذلك، فإن تزايد ضائقة الديون في أجزاء كثيرة من العالم والحاجة إلى معالجة تغير المناخ عن طريق الحد من انبعاثات غازات الدفيئة من الوقود الأحفوري قد ضاعف من الحاجة الملحة لمعالجة هذه الإعانات.

وتشير دراسة جديدة أجراها البنك الدولي إلى أن الدعم الشعبي لإصلاح دعم الطاقة يمكن زيادته بشكل كبير من خلال تغليفه بسياسات تعويضية. وتستند الدراسة إلى بيانات المسح من 37,000 مشارك في 12 بلدا متوسط الدخل قدموا مجتمعين أكثر من 200 مليار دولار من الدعم الصريح للوقود الأحفوري في عام 2022.

الدول ال 12 المشمولة في الدراسة هي أنغولا والأرجنتين وبنغلاديش وبوليفيا والإكوادور ومصر وغانا وإندونيسيا وكازاخستان ونيجيريا وباكستان

وفيتنام، وتدعم في الغالب الوقود أو الكهرباء. وهي تمثل أكبر دراسة مشتركة بين البلدان تغطي البلدان المتوسطة الدخل حول هذه القضية، وتقدم رؤى حول كيفية تأثير المعرفة والمعتقدات على وجهات النظر بشأن إصلاح دعم الطاقة وكيف يمكن أن تتغير المواقف.

وتبرز خمس رسائل رئيسية من التحليل.

أولا، الدعم الأساسي لإصلاحات الدعم منخفض. وبدون تقديم أي شيء في المقابل، كان أقل من ثلث المشاركين على استعداد لدعم خفض دعم الوقود أو الكهرباء الذي من شأنه أن يؤدي إلى زيادة الأسعار (الشكل 2). ويرجع ذلك جزئيا إلى أن إعانات الدعم راسخة للغاية في العديد من البلدان، إلى الحد الذي يجعل عددا قليلا نسبيا من الناس يدركون أن استهلاكهم للطاقة مدعوم. في دراستنا، في المتوسط، كان ما يزيد قليلا عن نصف المستجيبين يعرفون أن دعم الوقود أو الكهرباء موجود في بلدانهم (الشكل 3).

الشكل 2. نسبة التأييد لإصلاح دعم الطاقة بدون أي إجراءات تعويضية (٪)

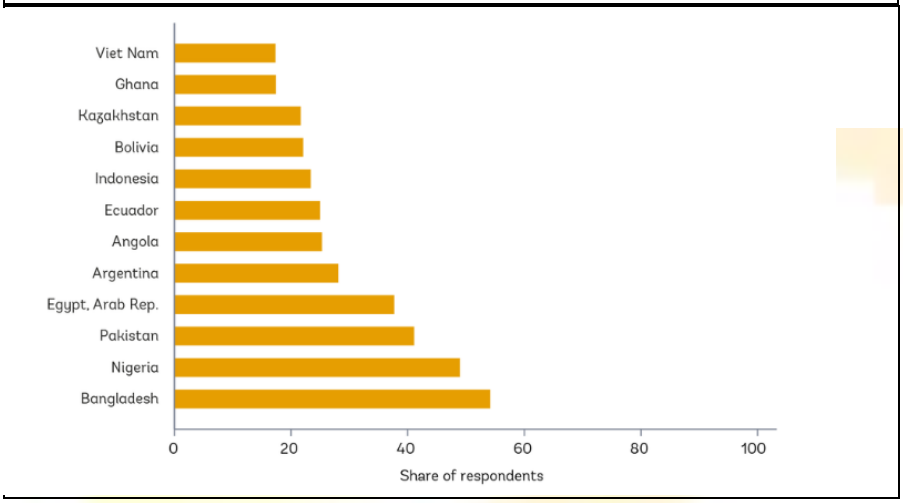

ملاحظة: يوضح هذا الرقم نسبة المستجيبين الذين أجابوا بأنهم إما "يؤيدون بقوة" أو "يؤيدون إلى حد ما" تخفيض دعم الطاقة الذي يؤدي إلى زيادة الأسعار. المصدر: تقديرات موظفي البنك الدولي استنادا إلى بيانات الدراسات الاستقصائية على الإنترنت من 12 بلدا.

الشكل 3. مستوى الوعي بوجود دعم للطاقة في بلدهم (٪)

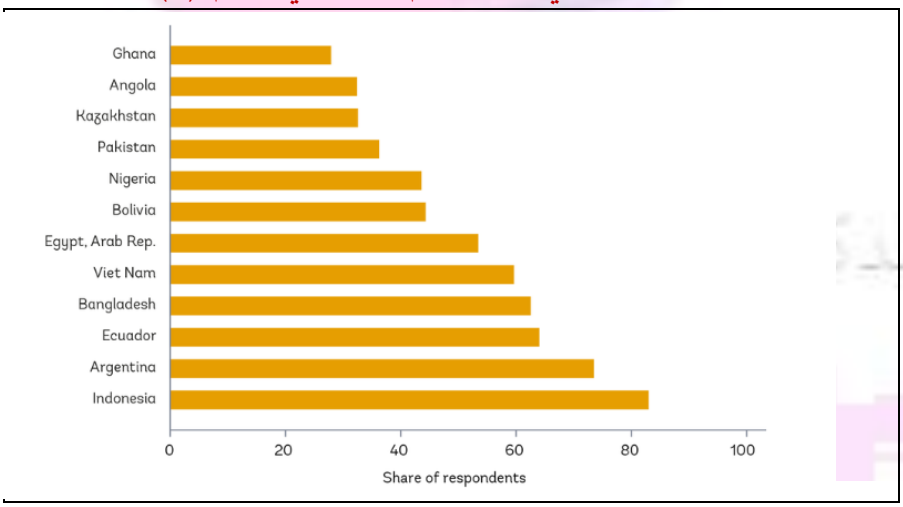

ملاحظة: يوضح هذا الرقم نسبة المستجيبين الذين أجابوا بأنهم إما "يؤيدون بقوة" أو "يؤيدون إلى حد ما" تخفيض دعم الطاقة مما يؤدي إلى زيادة الأسعار. المصدر: بناء الدعم العام لإصلاح دعم الطاقة: ما الذي يتطلبه الأمر؟

ثانيا، يمكن أن يزداد دعم الإصلاحات عندما يتم تغليف اقتراح الإصلاح بسياسات تعويضية. وفي عينتنا، تضاعف تأييد الإصلاح بل وتضاعف ثلاث مرات في بعض الحالات عندما عرضت على المشاركين خيارات سياسية يمكن تمويلها من وفورات الدعم. كان هناك تفضيل واضح بين المشاركين في الاستطلاع للإنفاق على تحسين المدارس والمستشفيات والطرق على التحويلات النقدية أو التخفيضات الضريبية. ومع ذلك، حتى الخيار الأقل شعبية - التحويلات النقدية الشاملة - كان مفضلا من قبل أكثر من 60 في المائة من المستجيبين (الشكل 4).

الشكل 4. مستويات التأييد لخيارات السياسات البديلة (٪)

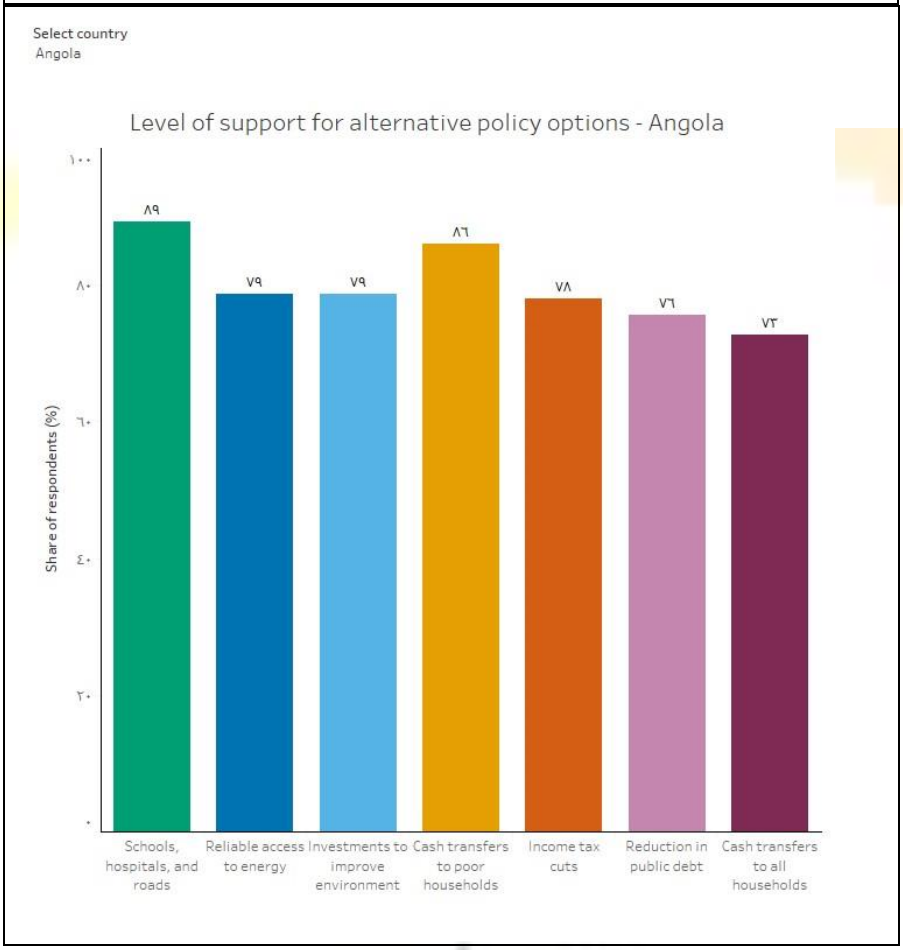

ملاحظة: يبين هذا الشكل نسبة المجيبين في كل بلد الذين أيدوا تخفيض دعم الطاقة إلى جانب تنفيذ إحدى السياسات البديلة التالية: (أ) التحويلات النقدية إلى جميع الأسر المعيشية؛ (ب) التحويلات النقدية إلى جميع الأسر المعيشية؛ (ج) التحويلات النقدية إلى جميع الأسر المعيشية. (ب) التحويلات النقدية إلى الأسر المعيشية الفقيرة؛ (iii) تخفيض في ضرائب الدخل؛ (د) تحسين المدارس والمستشفيات والطرق؛ (ت) تخفيض الدين العام؛ (vi) الاستثمارات لتحسين البيئة (مثل تحسين جودة الهواء)؛ و (سابعا) وصول

أكثر موثوقية إلى الكهرباء والوقود. المصدر: تقديرات موظفي البنك الدولي استنادا إلى بيانات مسح على الإنترنت من 12 بلدا.

ثالثا، تشكل المعتقدات الراسخة حول الدعم – مثل الاعتقاد بأن المواطنين يستحقونها أو الشكوك حول قدرة الحكومة على تنفيذ الإصلاحات – عقبات، ولكن يمكن التغلب عليها. وعند عرض السياسات التعويضية، كان من المرجح أن يدعم المستجيبون الذين يعتقدون أن لهم الحق في الحصول على الدعم الإصلاحات تماما مثل أولئك الذين لا يشاركونهم نفس الاعتقاد (الشكل 5).

وستكون قدرة الحكومة على الوفاء بالعروض المشروطة حاسمة لتحقيق حزمة الإصلاحات. ويمكن للجهود المبذولة لوضع أدوات التزام للإشارة إلى مصداقية العرض المضاد أن تعزز جهود الإصلاح. وفي الوقت نفسه، كان المستجيبون الذين يثقون في الحكومة أكثر ميلا باستمرار لدعم إصلاحات الدعم، بغض النظر عما إذا كانت السياسات التعويضية قد تم تقديمها أم لا.

الشكل 5. الخصائص والمعتقدات المرتبطة بدعم إصلاح دعم الطاقة المصحوب بسياسات تعويضية

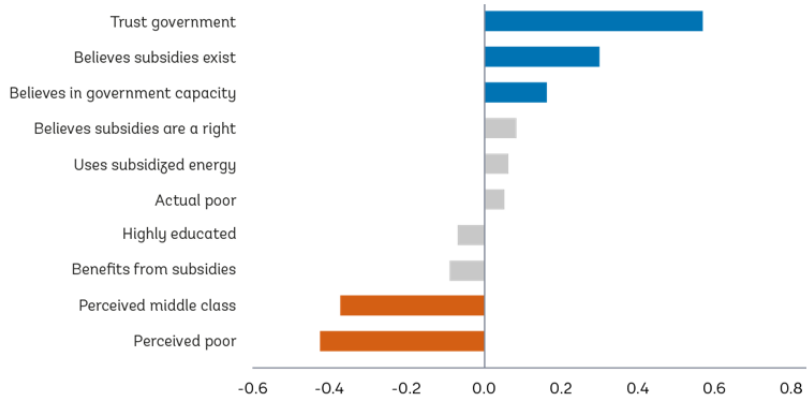

ملاحظة: يوضح هذا الرسم البياني بالأعمدة المعاملات من انحدار المربعات الصغرى العادي مع التأثيرات الثابتة للبلد، ويقدر العلاقة بين خصائص المستجيبين ومعتقداتهم ودعم إصلاح دعم الطاقة المصحوب بسياسات تعويضية. يشير اللونان الأزرق والبرتقالي للرسوم البيانية الشريطية إلى أن العلاقة المقدرة ذات دلالة إحصائية عند مستوى 5٪ وموجبة أو سلبية على التوالي. ويستند مصطلح "الفقراء الفعليون" إلى الدخل الفعلي المبلغ عنه ويشير إلى المستجيبين الذين يشكل دخل أسرهم أدنى 40 في المائة من توزيع الدخل. ويستند "الفقراء المتصورون" و"الطبقة الوسطى المدركة" إلى موقع المستجيبين المتصور في توزيع الدخل. يشير اللون الرمادي إلى أن التقدير ليس ذا دلالة إحصائية. المصدر: تقديرات موظفي البنك الدولي استنادا إلى بيانات الدراسات الاستقصائية على الإنترنت من 12 بلدا.

رابعا، ساعد توفير المعلومات عن العواقب السلبية لدعم الطاقة – وخاصة الأضرار البيئية الناجمة عن الاستهلاك المفرط للوقود الأحفوري – على زيادة الدعم للإصلاح. كان التحول في وجهات النظر أكبر بين المستجيبين الذين اعتبروا أنفسهم من الطبقة الوسطى، وجزءا مهما من الناخبين في البلدان التي يكون فيها الوقود هو الشكل الرئيسي للطاقة المدعومة (الشكل 6).

الشكل 6. أثر توفير المعلومات حول التأثير البيئي الضار لدعم الطاقة على الدعم غير المشروط، حسب فئة الدخل المدرك (٪)

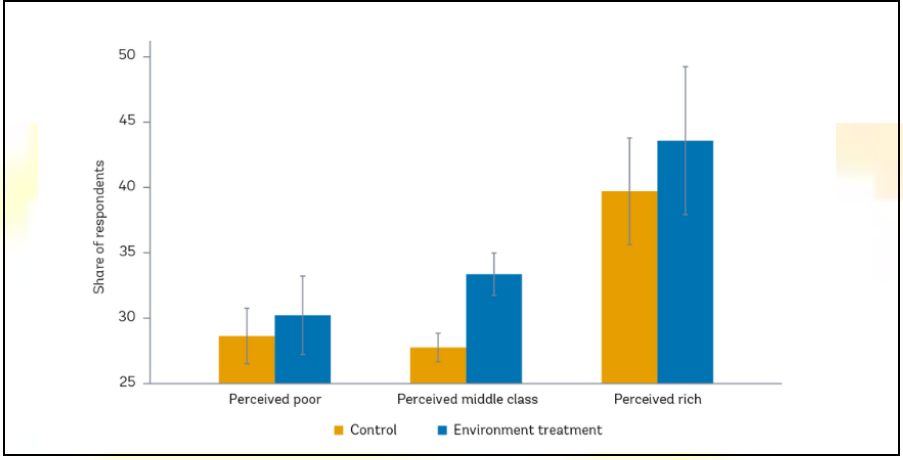

ملاحظة: تشير "الطبقة الوسطى المدركة" و"الطبقة الوسطى المدركة" و"الأغنياء المتصورون" إلى المستجيبين الذين اعتبروا أنفسهم في أدنى 40 في المائة، و20 في المائة متوسطة، وأعلى 40 في المائة من توزيع الدخل، على التوالي. وتستند التقديرات إلى عينة فرعية من البلدان التي تدعم الوقود في الغالب. المصدر: تقديرات موظفي البنك الدولي استنادا إلى بيانات الدراسات الاستقصائية على الإنترنت من 12 بلدا.

وأخيرا، ومع تطور عملية الإصلاح، يمكن للتواصل المفتوح والتكراري مع الجمهور أن يعزز فهما أفضل لتفضيلاتهم السياسية المتنوعة والمتطورة. وأظهرت الإجابات الخطية على سؤال مفتوح في الدراسة الاستقصائية، حيث يمكن للمستجيبين التعبير عن آرائهم بحرية، أن تحسين التعليم والصحة هما أبرز المطالب. ومع ذلك، فقد كشفوا أيضا عن قائمة أولويات أكثر تفصيلا (الشكل 7).

الشكل 7. تواتر مواضيع السياسة العامة التي كانت مفضلة كبدائل للسياسات لدعم الطاقة

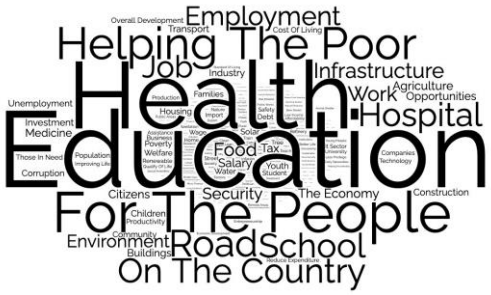

ملاحظة: كلما ظهرت الكلمة أكبر وأكثر جرأة في سحابة الكلمات، زاد ذكرها في الإجابات المكتوبة على السؤال المفتوح.

المصدر: تقديرات موظفي البنك الدولي استنادا إلى بيانات الدراسات الاستقصائية على الإنترنت من 12 بلدا.

وتؤكد الدراسة أنه من الممكن إحراز تقدم في جدول أعمال الإصلاح المليء بالتحديات. ويمكن أن يساعد التواصل الفعال واضعي السياسات على تجميع آراء الجمهور وأولوياته على صعيد السياسات وتتبع التقدم المحرز والثغرات في تنفيذ التدابير التعويضية ديناميكيا مع تطور عملية الإصلاح. ومع ذلك، ينبغي لها أن تضطلع بهذه الإصلاحات بنظرة طويلة الأجل، بالنظر إلى الحقائق المؤسسية والسياسية المعقدة.

المؤلف

- كريستوفر هوي، المهنيين الشباب، قطاع الممارسات العالمية لمكافحة الفقر والإنصاف، البنك الدولي. ويون سو كيم، خبير اقتصادي أول، قطاع الممارسات العالمية للفقر والإنصاف. مينه كونغ نغوين، كبير علماء البيانات، قطاع الممارسات العالمية لمكافحة الفقر والإنصاف، البنك الدولي. ماريانو إرنستو سوسا، مستشار سياسات المالية العامة، البنك الدولي سايليش تيواري، كبير الاقتصاديين

https://blogs.worldbank.org/energy/building-support-energy-subsidy-reform-what-will-it-take

8 – التنمية تبني مرتكزات الدولة العصرية

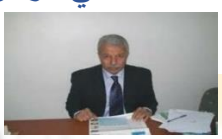

تاريخ النشر :الجمعة, 16–06–2023

أ.د مصطفى العبد الله الكفري

ما يزال مفهوم التنمية بعيداً عن أن يكون موضوع اتفاق عام بين المتخصصين وصناع القرار الخاص بالتنمية في أبعادها كافة. إلا أن هناك قواسم مشتركة لهذا المفهوم هي موضع قبول واسع لدى معظم المختصين، أهمها:

–التنمية لا يمكن أن تقتصر على الأبعاد الاقتصادية وحدها، بل لها جوانب عديدة أخرى اجتماعية، سياسية وثقافية.

–التنمية الاقتصادية لا يمكن اختزالها في ارتفاع متوسط دخل الفرد، لأن هذا الارتفاع ربما يكون نتيجة ظروف مؤقتة تتعلق مثلاً بزيادة مفاجئة في أسعار بعض المنتجات التي تصدرها الدولة، دون أن يقترن ذلك بتغيير في الهياكل الاقتصادية، التي كانت من أهم الأسباب لتعثر التنمية.

–لم يعد من المقبول أن يرافق التنمية الاقتصادية تزايد الفقر والتهميش الاجتماعي لشريحة واسعة من المواطنين، أو استبعاد فئات واسعة منهم من المشاركة في صنع السياسات التي تؤثر على حياتهم.

وبذلك يمكننا تحديد مفهوم التنمية الشاملة على أنها: (عملية تحول تاريخي متعدد الأبعاد، يمس الهياكل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، كما يتناول الثقافة الوطنية، وهو مدفوع بقوى داخلية، وليس مجرد استجابة لرغبات قوى خارجية، وهو يجري في إطار مؤسسات سياسية تحظى بالقبول العام وتسمح باستمرار التنمية، ويرى معظم أفراد المجتمع في هذه العملية إحياء

وتجديداً وتواصلاً مع القيم الأساسية للثقافة الوطنية). وهكذا فالتنمية الشاملة تسعى لتحقيق أهداف ونتائج في مختلف جوانب الحياة أهمها:

أولاً: الأهداف الاقتصادية:

1. زيادة إنتاجية العمل.

2. تغيير الأهمية النسبية للقطاعات الرئيسة في الاقتصاد الوطني. أي زيادة الأهمية النسبية لقطاعات الصناعة والخدمات، وتراجع الأهمية النسبية لقطاع الإنتاج الأولي، سواء من حيث العمالة، أو من حيث المساهمة في توليد الدخل القومي، والإنتاجية أو في تحقيق القيمة المضافة، وذلك باستبعاد أن يكون توسع قطاع الخدمات غطاء لبطالة مقنعة.

3. تزايد الاعتماد على المدخرات المحلية كمصدر للاستثمار.

4. تنمية القدرة المحلية على توليد التكنولوجيا وتوطينها واستخدامها رغم التوجه الحالي نحو عولمة الاقتصاد.

5. محاربة الفقر وتراجع حدوده وحدته، وهذا يتم عن طريق تراجع التفاوت في توزيع الدخل والثروة في المجتمع.

ثانياً: الأهداف الاجتماعية:

1. تحسين مستويات التعليم والصحة والرفاهية عموماً للمواطنين كافة.

2. زيادة الاهتمام بالطبقة المتوسطة، والطبقة العاملة.

3. زيادة نسبة الخبراء والفنيين والعلماء في القوى العاملة.

4. تزايد مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي وفي مجالات الحياة العامة.

5. تعميم قيم حب المعرفة وإتقان العمل.

6. تنمية الثقافة الوطنية.

ثالثاً: الأهداف السياسية:

توصف التنمية الناجحة بأنها تؤدي إلى ظهور دولة قوية ومجتمع قوي، فيتمتع جهاز الدولة من ناحية بالاستقلال النسبي في صنع وتنفيذ سياساته في المجالات كافة، وذلك في مواجهة القوى الاجتماعية الداخلية والقوى الخارجية، وأن يحظى في الوقت نفسه بالقبول من جانب أغلبية المواطنين، والمجتمع القوي هو الذي يتمتع أفراده وجماعاته بقدر واسع من الحرية في القيام بأنشطتهم الخاصة والعامة في إطار قواعد عامة عقلانية مقبولة منهم على نطاق واسع وموضع احترام من جانب هذه الدولة. وهكذا، فمن الناحية السياسية يمكن القول إن التنمية تعني تواجد الدولة التي تتمتع بالفعالية إلى جانب المجتمع المدني، وذلك دون أن يعني المجتمع المدني كما يشيع البعض نبذ العقائد الدينية، وإنما يقوم مثل هذا المجتمع على احترام حرية الاعتقاد لأفراده كافة.

هذه هي الأبعاد الثلاثة الرئيسة للتنمية الشاملة: البعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي والبعد السياسي، قد لا يكون البعد الاقتصادي هو أهمها، لكنه قد يكون أكثرها تحديداً وتأثيراً على الأبعاد الأخرى.

http://tishreen.news.sy/?p=856776&fbclid=IwAR3vdi7kzZNM7ibdNGOiXMiQG87OBf_d2J539EmnvaUOiCvWWJ497QHIsP0

9 - بايدن يعفي 4.8 مليار دولار أخرى من ديون الطلاب: تستمر خطة الرئيس الضخمة للالتفاف على المحكمة العليا بمسح القروض الأخيرة ل 80,000 ألف مقترض

قصة ألين 07-12-2023 • for Dailymail.com

ألغى بايدن الآن ما مجموعه 132 مليار دولار من ديون الطلاب

الجمهوريون ينتقدون هذه الخطوة ويقولون إن دافعي الضرائب سيضطرون إلى دفع الفاتورة

ألغى جو بايدن 4.8 مليار دولار من ديون الطلاب يوم الأربعاء، ليصل إجمالي ما غفاه إلى 132 مليار دولار لأكثر من 3.6 مليون مقترض.

ويأتي ذلك على الرغم من أن المحكمة العليا ألغت خطته لإلغاء ديون بقيمة 400 مليار دولار في يونيو.

وانتقد الجمهوريون هذه الخطوة وقالوا إن دافعي الضرائب سيضطرون لدفع الفاتورة.

وسيستفيد من الخطوة الأخيرة 80 ألف شخص بمن فيهم عمال القطاع العام وأولئك الذين يسددون القروض منذ 20 عاما على الأقل.

وقال بايدن: "في أعقاب قرار المحكمة العليا بشأن خطتنا لتخفيف ديون الطلاب، نواصل اتباع مسار بديل لتقديم تخفيف ديون الطلاب لأكبر عدد ممكن من المقترضين في أسرع وقت ممكن.

وقال بايدن إن هذه الخطوة ستسمح للطلاب السابقين "بالوصول إلى أحلامهم" © مقدمة من ديلي ميل

طلاب يحتجون على حكم المحكمة العليا ضد برنامج الرئيس جو بايدن لتخفيف ديون الطلاب في يونيو© مقدمة من ديلي ميل

"منذ اليوم الأول لإدارتي، تعهدت بتحسين نظام القروض الطلابية بحيث يوفر التعليم العالي للأمريكيين الفرص والازدهار – وليس أعباء ديون القروض الطلابية التي لا يمكن السيطرة عليها".

وأضاف: "لن أتراجع عن استخدام كل أداة تحت تصرفنا لتزويد المقترضين بقروض الطلاب بالراحة التي يحتاجونها للوصول إلى أحلامهم".

قال المتحدث الجمهوري مايك جونسون: "إن أحدث تحويل لديون الطلاب لإدارة بايدن لا "يلغي" أو "يغفر" فلسا واحدا من ديون القروض الطلابية.

"بدلا من ذلك، يطلب الرئيس بايدن مرة أخرى من دافعي الضرائب الذين يعملون بجد دفع فاتورة قروض الخريجين الميسورين. هذا ليس ظلما فحسب، بل إنه خطأ".

وأبلغ معظم المستفيدين من الإلغاء الأخير في نوفمبر تشرين الثاني بأن ديونهم المتبقية ستمحى.

ألغى بايدن ديون الطلاب أكثر من أي رئيس سابق.

وقال وزير التعليم ميغيل كاردونا: "إن التصريفات الأخيرة هي نتيجة لجهود هذه الإدارة الدؤوبة لإصلاح نظام القروض الطلابية المعطل في بلدنا والحصول على تخفيف الديون الذي تم الحصول عليه بشق الأنفس في أيدي المقترضين المؤهلين".

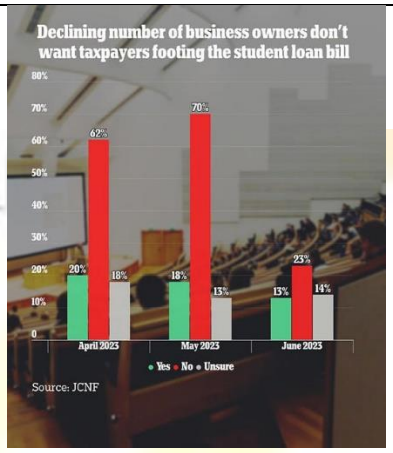

مسح وطني ل 400 صاحب عمل في مجال الأعمال الصغيرة تم إجراؤه بين 5–30 يونيو 2023© مقدم من ديلي ميل

متظاهرون يحملون لافتات تدعو إلى إلغاء ديون الطلاب يقفون أمام المحكمة العليا للولايات المتحدة في واشنطن العاصمة يوم الجمعة 30 يونيو 2023© مقدمة من ديلي ميل

في الشهر الماضي، أخبر بايدن 813,000 أمريكي أنه قضى على ديون قروض الطلاب.

تلقى الطلاب السابقون بريدا إلكترونيا من بايدن يخطرهم.

يأتي دفع بايدن لإلغاء ديون القروض الطلابية قبل أقل من عام من الانتخابات وفي الوقت الذي يحاول فيه جذب الناخبين الشباب.

في بداية أكتوبر، ألغى 9 مليارات دولار من ديون الطلاب ل 125000 مقترض.

وعد برنامج بايدن للإعفاء من القروض الطلابية الذي أوقفته المحكمة العليا بتخفيف عبء الديون عن المقترضين ذوي الدخل المنخفض والمتوسط.

ومنذ ذلك الحين، وجدت الإدارة طرقا أخرى للإعلان عن تخفيف عبء الديون.

Biden forgives ANOTHER $4.8 BILLION in student debt: President's huge plan to go around the Supreme Court continues with latest wiping of loans for 80,000 borrowers (msn.com)

10 – المحكمة العليا تلغي إعفاء بايدن من القروض الطلابية بقيمة 400 مليار دولار: حكم القضاة أن الرئيس لا يملك سلطة إلغاء ديون الملايين في حكم تاريخي آخر

حكم ستة قضاة بأن بايدن كان يجب أن يحصل على موافقة الكونجرس على خطة ضخمة

كانت الخطة ستقضي على 10 آلاف دولار من الديون للمقترضين الذين يكسبون أقل من 125 ألف دولار

يأتي الحكم التاريخي بعد 24 ساعة من قرار العمل الإيجابي للكلية

بقلم جيمس فراني، كبير المراسلين السياسيين الأمريكيين في DAILYMAIL.COM وكيلي لاكو، المحررة التنفيذية لمجلة "السياسة لأجل DAILYMAIL.COM

تم النشر: 15:37 بتوقيت جرينتش، 30 يونيو 2023 | تم التحديث: 18:38 30 GMT، يونيو 2023

ألغت المحكمة العليا خطة الرئيس جو بايدن للإعفاء من قروض الطلاب بقيمة 400 مليار دولار في قرار مفاجئ آخر.

وحكم القضاة 6-3 بأن خطة بايدن المثيرة للجدل لمحو ديون 26 مليون أمريكي على حساب دافعي الضرائب غير دستورية وتجاوز لسلطته التنفيذية.

يأتي الحكم التاريخي في اليوم الأخير من ولاية المحكمة العليا بعد 24 ساعة من قرار القضاة أن الكليات لم يعد بإمكانها استخدام العرق كاعتبار في القبول في قضية أثارت رد فعل عنيف من بايدن.

كانت الخطة ستقضي على 10,000 دولار من الديون للمقترضين الذين يكسبون أقل من 125,000 دولار وما يصل إلى 20,000 دولار لأولئك الذين لديهم منح بيل.

لكن تم الطعن فيه من قبل ست ولايات جمهورية واثنين من المقترضين الذين جادلوا بأن بايدن كان يجب أن يسعى للحصول على موافقة الكونجرس على خطة تستخدم أموالا كبيرة من دافعي الضرائب.

وافق رئيس المحكمة العليا جون روبرتس وقال في رأي الأغلبية إن هذه الخطوة "تتطلب أن يتحدث الكونجرس بوضوح قبل أن يتمكن وزير (التعليم) من تغيير قطاعات كبيرة من الاقتصاد الأمريكي من جانب واحد".

ووصف الرئيس بايدن القرار بأنه "مخيب للآمال" و "خاطئ" وتعهد بالرد في بيان صدر بعد ساعات من صدور الحكم.

ألغت المحكمة العليا خطة الرئيس جو بايدن للإعفاء من قروض الطلاب بقيمة 400 مليار دولار في قرار مفاجئ آخر. حكم القضاة 6-3 ضد خطة بايدن المثيرة للجدل لمحو الديون لحوالي 20 مليون أمريكي

تم تعليق خطة جو بايدن للإعفاء من القروض الطلابية في معركة قانونية منذ نوفمبر

"هذه المعركة لم تنته بعد. سيكون لدي المزيد لأعلن عنه عندما أخاطب الأمة بعد ظهر اليوم.

"كانت خطة حكومتي لتخفيف ديون الطلاب هي شريان الحياة الذي يحتاجه عشرات الملايين من الأمريكيين المجتهدين أثناء محاولتهم التعافي من جائحة تحدث مرة واحدة في القرن.

"ما يقرب من 90 في المائة من الإغاثة من خطتنا كانت ستذهب إلى المقترضين الذين يكسبون أقل من 75000 دولار في السنة، ولم يكن أي منها سيذهب إلى الأشخاص الذين يكسبون أكثر من 125000 دولار. كان من الممكن أن يغير حياة ملايين الأمريكيين وعائلاتهم.

وكان من الممكن أن يكون ذلك جيدا للنمو الاقتصادي، على المدى القصير والطويل. إن نفاق المسؤولين الجمهوريين المنتخبين مذهل. لم يكن لديهم مشكلة مع المليارات من القروض المرتبطة بالوباء للشركات – بما في ذلك مئات الآلاف وفي بعض الحالات ملايين الدولارات لأعمالهم الخاصة.

"وتم الإعفاء من تلك القروض. ولكن عندما يتعلق الأمر بتوفير الإغاثة لملايين الأمريكيين الذين يعملون بجد، فقد فعلوا كل ما في وسعهم لوقفها.

"في حين أن قرار اليوم مخيب للآمال، يجب ألا نغفل عن التقدم الذي أحرزناه – إجراء زيادات تاريخية لبيل جرانتس. الإعفاء من القروض للمعلمين

ورجال الإطفاء وغيرهم في الخدمة العامة ؛ وإنشاء خطة جديدة لسداد الديون، بحيث لا يتعين على أي شخص لديه قرض جامعي دفع أكثر من 5 في المائة من دخله التقديري.

"أعتقد أن قرار المحكمة بإلغاء خطتنا لتخفيف ديون الطلاب خاطئ. لكنني لن أتوقف عند أي شيء لإيجاد طرق أخرى لتقديم الإغاثة لعائلات الطبقة المتوسطة التي تعمل بجد. ستواصل حكومتي العمل لتحقيق وعد التعليم العالي لكل أمريكي".

في رأيه، ذهب روبرتس إلى القول إن قانون HEROES، الذي استشهدت به إدارة بايدن كمبرر للخطة، لا يوفر في الواقع "أي تفويض لخطة الوزير" وبالتالي لم يكن هناك تفويض واضح من الكونغرس.

لم يضطر ملايين الأمريكيين إلى سداد قروضهم لمدة ثلاث سنوات ونصف بسبب تجميد جائحة COVID. سيتعين على المقترضين إعادة تشغيل مدفوعاتهم في أكتوبر، وستبدأ الفائدة في التكرار في سبتمبر.

كان إعفاء بايدن من القروض حجر الزاوية في رئاسته، وسيكون الحكم بمثابة ضربة هائلة للإدارة التي حاربت الديون المتراكمة. ومن المتوقع أن يخاطب الرئيس الأمة بشأن الحكم في وقت لاحق من يوم الجمعة.

لعدة أشهر، كان مخطط بايدن لقروض الطلاب في قلب صراع قانوني مع ست ولايات يسيطر عليها الجمهوريون واثنين من المقترضين. وقالت ولايات أيوا وأركنساس وكانساس وميزوري ونبراسكا وساوث كارولينا إنه ليس لديه سلطة قانونية للمضي قدما في الخطة دون موافقة الكونجرس أولا.

استخدم بايدن قانون أبطال ما بعد 11/9 لعام 2003 كمبرر للبرنامج. ينص على أنه يمكن لوزارة التعليم التنازل عن ديون الطلاب أثناء حالة الطوارئ الوطنية.

لكن في رأي الأغلبية الذي كتبه رئيس المحكمة العليا، قال إن قانون HEROES لم يكن أساسا شرعيا للخطة.

كتب روبرتس: "لم يمرر الكونجرس بالإجماع قانون HEROES مع وضع هذه السلطة في الاعتبار"، قائلا إن مثل هذا القرار "بهذا الحجم والنتيجة" بشأن مسألة "نقاش جاد وعميق في جميع أنحاء البلاد" يجب أن يمر عبر الكونجرس نفسه.

وقالت وزيرة التعليم السابقة للرئيس ترامب بيتسي ديفوس DailyMail.com في بيان عقب القرار إن "الجميع كانوا يعلمون أن مخطط الديون غير قانوني"، بما في ذلك بايدن نفسه.

"اليوم، وافقت المحكمة العليا ببساطة. لا يمكن للرئيس إنفاق أموال دافعي الضرائب دون موافقة الكونغرس".

وقال الوزير السابق إن "الحيلة" من قبل إدارة بايدن كانت أيضا "غير عادلة للغاية لغالبية الأمريكيين الذين ليس لديهم قروض طلابية، ومثيرة للقلق بنفس القدر، كانت ستؤدي فقط إلى تفاقم مشكلة الرسوم الدراسية الجامعية المتزايدة باستمرار". وأضاف رئيس مجلس النواب كيفن مكارثي، جمهوري من كاليفورنيا، في تغريدة أن بايدن "يجب أن يتبع القانون".

"تم الحكم على هبة قرض الطالب للرئيس بايدن بأنها غير قانونية. لم يعد 87٪ من الأمريكيين الذين ليس لديهم قروض طلابية مجبرين على دفع ثمن 13٪ ممن يفعلون ذلك.

وأضاف أيضا "أنا أتفق معها لمرة واحدة!" في إشارة إلى بيان صادر عن رئيسة مجلس النواب السابقة نانسي بيلوسي، ديمقراطية كاليفورنيا، من يوليو 2021 استشهد به رأي الأغلبية.

"يعتقد الناس أن رئيس الولايات المتحدة لديه القدرة على الإعفاء من الديون"، قالت رئيسة مجلس النواب آنذاك بيلوسي. "إنه لا يفعل. يمكنه تأجيل. يمكنه التأخير. لكنه لا يملك هذه القوة. يجب أن يكون هذا عملا من أعمال الكونغرس".

استمرت الأغلبية في دحض معارضة القضاة الليبراليين، حيث جادل القضاة المعينون من قبل الديمقراطيين بأن قروض الطلاب موجودة في "غرفة القيادة" لوزير التعليم.

رد رأي الأغلبية، قائلا إنه في "ضوء التأثير الكاسح وغير المسبوق لبرنامج الإعفاء من القروض الذي قدمه الوزير، يبدو أكثر دقة وصف البرنامج بأنه في" غرفة القيادة "للجان مجلس النواب ومجلس الشيوخ بشأن الاعتمادات".

تناول روبرتس الاتجاه الأخير لانتقاد قرارات المحكمة العليا في خط بارز ناري من الرأي.

"لقد أصبح من السمات المزعجة لبعض الآراء الأخيرة انتقاد القرارات التي يختلفون معها باعتبارها تتجاوز الدور المناسب للقضاء"، يقول روبرتس نيابة عن الأغلبية.

ومضى في الدفاع عن استنتاجهم، قائلا إن "السابقة - القديمة والجديدة - تتطلب أن يتحدث الكونجرس بوضوح قبل أن يتمكن وزير الخارجية من

تغيير قطاعات كبيرة من الاقتصاد الأمريكي من جانب واحد. لقد استخدمنا الأدوات التقليدية لصنع القرار القضائي في القيام بذلك".

"قد تختلف العقول المعقولة مع تحليلنا – في الواقع، ثلاثة على الأقل يفعلون ذلك"، كما يقول الرأي، في إشارة إلى القضاة الثلاثة المعارضين – كاجان وسوتومايور وجاكسون.

"نحن لا نخطئ في هذا الخلاف الصادق الواضح على أنه استخفاف. من المهم ألا يتم تضليل الجمهور أيضا. أي سوء فهم من هذا القبيل سيكون ضارا لهذه المؤسسة وبلدنا". تم تعليق البرنامج منذ نوفمبر بعد أن أصدرت محكمة استئناف اتحادية في سانت لويس بولاية ميسوري أمرا قضائيا بإيقاف الطلبات والمدفوعات مؤقتا.

أجبر ذلك الحكومة على طلب تدخل قضاة المحكمة العليا.

وأعرب القضاة المحافظون الستة عن شكوكهم في الخطة خلال المرافعات الشفوية في فبراير ، وأعطوا إشارة مبكرة إلى قرارهم.

تعهدت الإدارة، التي تم الإعلان عنها في أغسطس الماضي، بإلغاء حوالي 10,000 دولار من ديون الطلاب الفيدرالية للطلاب الذين يكسبون أقل من 125,000 دولار.

كما وعد المسؤولون بإلغاء مبلغ إضافي قدره 10,000 دولار للطلاب الذين حصلوا على ما يعرف باسم Pell Grants. تمنح مدفوعات المساعدات المالية هذه للطلاب ذوي الاحتياجات المالية الاستثنائية.

لكن معظم الجمهوريين يقولون إن أولئك الذين حصلوا على قروض يحتاجون إلى سدادها دون خطة إنقاذ. كما جادلوا بأن الضرائب التي يدفعها

الأمريكيون الذين لم يلتحقوا بالكلية لا ينبغي استخدامها لتمويل أولئك الذين فعلوا ذلك.

أقر مجلس الشيوخ مؤخرا اقتراحا لإلغاء خطة بايدن للإعفاء من القروض، لكن الرئيس استخدم حق النقض ضدها في وقت سابق من يونيو.

وقد تقدم أكثر من 26 مليون شخص بالفعل بطلب للحصول على البرنامج، مع ما يصل إلى 16 مليون شخص تمت الموافقة عليهم مؤقتا لتخفيف عبء الديون، وفقا لوزارة التعليم. ديون الطلاب هي ثاني أكبر نوع من الديون الاستهلاكية في الولايات المتحدة بعد الرهون العقارية وقروض المنازل الأخرى.

على الصعيد الوطني، يدين 45 مليون أمريكي بمبلغ 1.6 تريليون دولار من الأموال المقترضة التي استخدموها لدفع تكاليف تعليمهم الجامعي.

Supreme Court strikes down Biden's student loan forgiveness | Daily Mail Online

11 – نشرت دورية الجزائرية للأخبار مادة ترجمتها عن الإنكليزية بعنوان: خيارات الرئيس بايدن في مواجهة أزمة الديون.

أعيد نشرها للفائدة.

Dzayer info أرسل بريدا إلكترونيا يونيو 22, 2023

قد تتخلف الولايات المتحدة عن السداد ما لم يتم رفع سقف الدين. بايدن يتطلع للقاء الكونغرس

مصطفى العبد الله الكفري

استاذ الاقتصاد السياسي بكلية الاقتصاد – جامعة دمشق

ABC Newsأيه بي سي نيوز

ترجمة الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

خاطرت الولايات المتحدة بعدم القدرة على سداد ديونها – لأول مرة في التاريخ – "في وقت مبكر من 1 يونيو"، كما كتبت وزيرة الخزانة جانيت يلين في رسالة إلى رئيس مجلس النواب كيفن مكارثي وغيره من كبار المشرعين يوم الاثنين حثت فيها الكونجرس على "التحرك في أقرب وقت ممكن." وشدد حديث يلين على الجمود بين المشرعين (الكونغرس) والبيت الأبيض، والمخاطر المالية والسياسية المحتملة إذا لم يتم كسر الجمود في الأسابيع المقبلة.

وكتبت يلين: "لقد تعلمنا من مآزق سقف الديون السابقة أن الانتظار حتى اللحظة الأخيرة لتعليق أو زيادة سقف الدين يمكن أن يتسبب في ضرر جسيم لثقة الشركات والمستهلكين، ويرفع تكاليف الاقتراض قصيرة الأجل لدافعي الضرائب، ويؤثر سلبا على التصنيف الائتماني للولايات المتحدة." وأكدت وزيرة الخزانة الأمريكية أنه يجب رفع سقف الدين أو تعليقه "بطريقة توفر يقينا على المدى الطويل بأن الحكومة ستواصل سداد مدفوعاتها." التخلف عن السداد لن يرى الولايات المتحدة غير قادرة على دفع جميع فواتيرها، دفعة واحدة، لكنها ستتخلف عن بعض المبلغ. وقد خص وزير الخزانة الضمان الاجتماعي والمدفوعات العسكرية.

وأضافت يلين، بالاعتماد على أحدث البيانات، بما في ذلك إيصالات الضرائب الفيدرالية، أنها لا تستطيع التحذير بشكل قاطع متى سيبدأ ما يسمى ب "تاريخ X" للتخلف عن السداد.

وكتبت: "من المستحيل التنبؤ على وجه اليقين بالتاريخ الدقيق الذي لن تتمكن فيه وزارة الخزانة من دفع فواتير الحكومة، وسأستمر في تحديث الكونجرس في الأسابيع المقبلة."

وقدر مكتب الميزانية في الكونجرس غير الحزبي في تقرير صدر في فبراير أن التخلف عن السداد قد يبدأ في يوليو.

لكن الموعد النهائي في 1 يونيو سيخلق إلحاحا جديدا لأغنى دولة في العالم والعمود الفقري للنظام الاقتصادي العالمي. والأكثر من ذلك، أن الكونجرس ليس لديه مجال كبير للمناورة الإجرائية: فمجلس النواب وحده لم يتبق له سوى 12 يوما تشريعيا في مايو وهو في عطلة هذا الأسبوع.

"الساعة تدق"، قالت راشيل سنايدرمان، المدير المساعد الأول للسياسة الاقتصادية في مركز سياسة الحزبين، لشبكة أيه بي سي نيوز سابقا.

وقالت الأغلبية الجمهورية في مجلس النواب إنها لن ترفع الحد أكثر دون حل وسط من الديمقراطيين بشأن الإنفاق وميزانية الحكومة الفيدرالية – وهو ما رفضه الرئيس جو بايدن، قائلا إنه يجب رفع السقف دون قيود، كما حدث من قبل.

وقال البيت الأبيض في بيان إن الرئيس اتصل بجميع قادة الكونغرس الأربعة – رئيس مجلس النواب مكارثي وزعيم الأقلية في مجلس النواب حكيم جيفريز وزعيم الأغلبية في مجلس الشيوخ تشاك شومر وزعيم الأقلية في مجلس الشيوخ ميتش ماكونيل – بعد ظهر يوم الاثنين ودعاهم إلى اجتماع 9 مايو حول سقف الديون.

وقال مسؤول في البيت الأبيض "سيشدد الرئيس بايدن على أن الكونجرس يجب أن يتخذ إجراءات لتجنب التخلف عن السداد دون شروط ودعا القادة

الأربعة إلى البيت الأبيض لمناقشة الحاجة الملحة لمنع التخلف عن السداد، وكذلك كيفية بدء عملية منفصلة لمعالجة الميزانية ومخصصات السنة المالية 2024."

وسرعان ما انهارت ردود فعل المشرعين الأربعة على أسس حزبية، حيث روج مكارثي لمشروع قانون أقره الجمهوريون في مجلس النواب بفارق ضئيل الأسبوع الماضي لرفع سقف الديون مع سن تخفيضات في الإنفاق الحكومي وعكس بعض سياسات بايدن.

"يحتاج مجلس الشيوخ والرئيس إلى العمل – وقريبا"، قال مكارثي في بيان. وأكد مصدر في وقت لاحق لشبكة أيه بي سي نيوز أن المتحدث قبل دعوة بايدن لعقد اجتماع.

في إسرائيل في وقت سابق الإثنين، حيث يقود وفدا في الكونغرس، قال مكارثي إنه مستعد للتفاوض ولكن "لن نمرر سقف الديون الذي يرفعه فقط دون القيام بشيء بشأن ديوننا."

وقال مكارثي في خطاب ألقاه في بورصة نيويورك في 24 أبريل: "التخلف عن سداد ديوننا ليس خيارا، ولكن ليس مستقبلا من الضرائب المرتفعة، وارتفاع أسعار الفائدة، والمزيد من الاعتماد على الصين والاقتصاد الذي لا يعمل لصالح الأمريكيين العاملين."

في بيان مشترك يوم الاثنين، رفض شومر وجيفريز هذا الرأي: "ليس لدينا رفاهية الانتظار حتى 1 يونيو للالتقاء، وتمرير مشروع قانون نظيف لتجنب التخلف عن السداد ومنع العواقب الكارثية على اقتصادنا وملايين العائلات الأمريكية. لا يمكن للجمهوريين أن يسمحوا للتطرف اليميني باحتجاز أمتنا رهينة."

وتبنى ديمقراطيون بارزون آخرون تسمية "الرهائن"، التي رددها البيت الأبيض.

"الجمهوريون ... سوف يحطم الإيمان الكامل والائتمان للولايات المتحدة، "قال السناتور كريس كونز، ديمقراطي من ديل.، يوم الأحد في برنامج "هذا الأسبوع" على قناة أيه بي سي" سيؤدي ذلك إلى رفع الأسعار التي يدفعها المشاهدون على بطاقات الائتمان أو قروض الطلاب أو الرهون العقارية. سيلقي ببلدنا في حالة ركود ويؤذينا عالميا."

وبضغط من مارثا راداتز منABC ، أشار كونز إلى أن الديمقراطيين مهتمون بالمفاوضات حول الإنفاق بشكل منفصل عن سقف الديون. وقال: "ما هو مزيج الزيادات في الإيرادات وخفض الإنفاق الذي يبدو منطقيا في المستقبل؟."

في مؤتمر صحفي يوم الاثنين، قالت السكرتيرة الصحفية للبيت الأبيض كارين جان بيير إنه على الرغم من حجج الحزب الجمهوري بخلاف ذلك، فإن الإدارة تنظر إلى الدين والميزانية بشكل منفصل، وأن الكونجرس لديه "واجب دستوري" لمعالجة السقف.

"قال الرئيس إنه سعيد بمقابلة مكارثي، ولكن ليس ما إذا كان سيتم تمديد سقف الدين أم لا. هذا غير قابل للتفاوض."

يمكن للولايات المتحدة أن تدفع معظم وليس كل فواتيرها من الضرائب والإيرادات الأخرى التي تحصل عليها، ويجب عليها اقتراض بقية الأموال. لكن الكونجرس يفرض حدا على حجم الديون التي يمكن أن تتكبدها الحكومة وعندما يتم الوصول إلى هذا السقف – المحدد بنحو 31.4 تريليون دولار – يجب على المشرعين زيادته قبل أن تتمكن الحكومة من اقتراض المزيد من

الأموال.

وصلت الولايات المتحدة إلى سقف الدين الحالي في يناير/كانون الثاني وتستخدم "تدابير استثنائية" منذ ذلك الحين للحفاظ على دفع فواتيرها، وفقا لما ذكرته يلين. كما سنت وزارة الخزانة بعض التخفيضات، بما في ذلك المساهمات في خطط تقاعد الموظفين.

لا يعتقد على نطاق واسع أن البلاد قد تخلفت حقا عن سداد ديونها من قبل، على الرغم من أن تقرير خدمة أبحاث الكونجرس من عام 2016 أشار إلى أن مثل هذا المفهوم ليس له تعريف ثابت. كما فصل هذا التقرير "ثلاث حلقات في التاريخ المالي للحكومة الفيدرالية" – وسط حرب عام 1812 والكساد الكبير وفي عام 1979 – "عندما شكك البعض في الائتمان العام للحكومة الأمريكية."

ويتفق رئيس القطاع المصرفي في الحكومة والخبراء الخارجيون على الضرر المحتمل.

أدلى مارك زاندي، كبير الاقتصاديين في Moody's Analytics ، بشهادته في مارس أمام مجلس الشيوخ حول المخاطر التي يشكلها التخلف عن سداد الديون، واصفا إياها بأنها "تهديد مباشر لأي تفاؤل بأن الاقتصاد يمكن أن يتجنب الركود في العام المقبل و ... تهديد طويل الأجل لمالية الأمة ونموها الاقتصادي. الأسواق المالية والاقتصاد سيتضرران بشدة."

وقال زاندي في وقت لاحق لشبكة أيه بي سي نيوز إنه إذا لم يتم دفع فواتير الحكومة، فإن الأسواق "ستتفاعل بعنف شديد."

وقال: "سنرى انخفاضا في أسعار الأسهم وتقلبات جامحة في الأسواق."

"رفع الكونغرس سقف الديون هو حقا البديل الوحيد"، قال رئيس مجلس

الاحتياطي الفيدرالي جيروم باول في مارس، في شهادته الخاصة في الكابيتول هيل. "لا توجد أرانب في قبعات يمكن سحبها على هذا". ويقول مكارثي وجمهوريون آخرون إن الالتزام يقع الآن على عاتق بايدن، الذي لم يلتق برئيس البرلمان منذ فبراير. "لقد كنا صريحين للغاية. لقد مر أكثر من شهرين منذ أن جلس الرئيس بايدن مع رئيس مجلس النواب مكارثي لإجراء مفاوضات. من الواضح أن الرئيس بايدن يحاول نفاد الوقت وخلق أزمة ديون. هذا غير مسؤول"، قال زعيم الأغلبية في مجلس النواب ستيف سكاليس في برنامج "هذا الأسبوع." قال ماكونيل نفس الشيء أيضا الأسبوع الماضي. وقال للصحفيين يوم الأربعاء "يجب ألا نتخلف أبدا عن السداد ويجب التوصل إلى اتفاق بين رئيس البرلمان والرئيس"، مشيرا إلى إبرام صفقات بشأن سقف الديون التي عمل عليها هو نائب الرئيس آنذاك بايدن في عام 2011. وقد تم رفع السقف أو تعليقه مؤقتا بانتظام على مر السنين، أحيانا مع مفاوضات مطولة وتنازلات ضد موجة مماثلة من القلق المتزايد – وأحيانا بدونها. ووصف سنايدرمان، من مركز سياسة الحزبين، القضية بأنها مسألة "إرادة سياسية. كلا الجانبين من الممر يعرفان كيفية معالجة هذا الأمر."

ساهم في هذا التقرير ماري بروس من أيه بي سي نيوز ، شايان هاسليت، ألكسندرا هوتلزر، جاي أوبراين، أليسون بيكورين، لورين بيلر، راشيل سكوت وماكس زان.

https://dzayerinfo.com/%D8%AE%D9%8A%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A6%D9%8A%D8%B3-%D8%A8%D8%A7%D9%8A%D8%AF%D9%86-%D9%81%D9%8A-%D9%85%D9%88%D8%A7%D8%AC%D9%87%D8%A9-%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AF/

12 – خطر التهديدات الاقتصادية وتراجع هيمنة السلاح النووي المالي

الدكتور قحطان السيوفي، الإثنين, 11-12-2023

العالم الآن يعيش «كساداً جيوسياسياً»، بسبب التنافس المتزايد بين الغرب والقوى الأخر، فالحرب الأوكرانية مرشحة للتوسع وكذا الحرب الإسرائيلية الهمجية على غزة، وربما الولايات المتحدة على مسار تصادمي مع إيران، وتستمر الولايات المتحدة والصين في الجدال حول النفوذ في آسيا ومصير تايوان، وكل ذلك يؤدي إلى المزيد من خطر التهديدات الاقتصادية، ومع إعادة تسليح الولايات المتحدة وأوروبا وحلف شمال الأطلسي، أصبحت مستويات الإنفاق المرتفعة على الأسلحة التقليدية وغير التقليدية، بما في ذلك الأسلحة النووية والإلكترونية والبيولوجية والكيميائية، شبه مؤكدة. المشهد العالمي يشير إلى الاقتراب من صراع عالمي في عصر ما بعد الحرب الباردة، وإبان الحرب الباردة، ساعد اثنان من العوامل اليقينية الثابتة للحفاظ على استقرار الأمور على الرغم من خطورتهما: توازن الرعب النووي عبر الدمار المتبادل المؤكد، وهيمنة الدولار الأميركي الذي ينظر إليه على نطاق واسع على أنه سلاح نووي مالي.

كانت السمة المشتركة بين هاتين الأداتين اللتين تتمتعان بقوة مادية ومالية في ظل القطبية الأحادية التأثيرات الارتدادية، والأضرار الجانبية، والعواقب التي قد تترتب على ذلك، والآن، تغير الموقف، فلا يخلو الأمر من صراعات مستمرة، حيث قد يشعر أحد الأطراف بالخطر إلى الحد الذي يجعله يهدد باستخدام سلاحاً نووياً، وهذا ما تم التلميح له في الحرب الأوكرانية، وكان الدولار يستخدم بالفعل كسلاح هيمنة بشكل كامل وكوسيلة لنشر

العقوبات المالية الظالمة على الدول التي تعارض سياسة الهيمنة الأميركية بحجج واهية.

صحيح أن المشكلات الناجمة عن هيمنة الدولار كانت قائمة لفترة طويلة، لكن الدولار أصبح اليوم عرضة على نحو متزايد للاضطرابات المالية، وهو ما أجل هذه المشكلات ذات الطبيعة الفنية جزئياً، لكنها مشكلات سياسية أيضاً، ففي غياب أسباب انعدام اليقين بشأن موقف أميركا المالي في الأمد البعيد، نشرت إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن، استثمارات عامة ضخمة، في وقت أصبح الكونغرس الأميركي في حالة إرباك، الأمر الذي يلقي بظلال من الشك على قدرة الإدارة حتى على الإبقاء على الوضع المالي للحكومة الأميركية حرجاً، وخاصة مشكلة سداد الديون، ومن المرجح أن تكون هذه الالتزامات المالية والجمود السياسي الحالي من سمات الحكم طويلة الأمد.

في الولايات المتحدة الدولار معرض للخطر أيضاً لأن العالم يحاول من خلال

وصل النقاط فهم استراتيجية الولايات المتحدة في دعم أوكرانيا ضد روسيا، والدبلوماسية في الشرق الأوسط التي أخرجتها حركة المقاومة الوطنية حماس الآن عن مسارها، والجهود الرامية إلى الحفاظ على السلام في مضيق تايوان، كما لاحظ نائب مستشار الأمن القومي الأميركي الأسبق خوان زاراتي، فإن العقوبات الأميركية الظالمة تحقق نجاحاً ضد الدول الصغيرة نسبياً، ولكن كلما كان الهدف أكبر، ازداد الضرر الذي تُلحقه العقوبات بأولئك الذين يفرضونها.

ثمة سبب آخر وراء ضعف الدولار حالياً في الشكوك العميقة التي تساور عدداً كبيراً من الأميركيين إزاء ما يسمى العولمة المفرطة والاعتماد المفرط على التمويل، ورجل الاقتصاد الحائز على جائزة نوبل أنجوس ديتون، تحدث بلسان كثيرين عندما نشر كتاباً جديداً انتقد فيه بقسوة، غيره من خبراء الاقتصاد الذين ساعدوا على تحويل العالم إلى مكان غير متكافئ، كما أشار ديتون إلى أن الوضع في أميركا اليوم يذكرنا بالتفكك الاجتماعي في أواخر العهد السوفييتي في روسيا.

الواقع أن الانتخابات الرئاسية المرتقبة في الولايات المتحدة في 2024 ستجمع بين كل عناصر فوضى الدولار هذه، وخاصة إذا كان الاقتصاد راكداً، وفي خضم مثل هذه الاضطرابات المالية، ربما يضيف هذا السيناريو إلى جاذبية أولئك الذين يقترحون تخلي أميركا عن دورها القيادي والمواقف السياسية التي تبنتها بعد 1945.

لقد أبقت إدارة بايدن على أغلب التعريفات الجمركية التي فرضت في عهد

الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب، وفشلت المحادثات الأميركية مع الاتحاد الأوروبي بشأن خفض التعريفات، والتصدي لصادرات الصين من الصلب بطرق متوافقة مع منظمة التجارة العالمية.

من الواضح أن المجتمع الدولي بحاجة إلى مبادئ توجيهية أفضل لإدارة الدبلوماسية المالية أشبه بتلك التي جرى تطويرها أثناء سباق التسلح النووي إبان الحرب الباردة.

في عام 1969 بدأت القوى العظمى العالمية تتخذ خطوات لجعل العالم أكثر أماناً عبر محادثات الحد من الأسلحة الاستراتيجيةSLLT ، التي

تمخضت عن معاهدات الحد من الأسلحة الاستراتيجية، ورغم أن تقييد استخدام الأسلحة النووية لا يزال يشكل أولوية قصوى في نظر المجتمع الدولي فإن وقف تحويل القنوات المالية العالمية إلى «سلاح نووي» يعني إعادة الاتصال بموضوعات تسوية ما بعد 1945.

في مؤتمر بريتون وودز ومؤتمر الأمم المتحدة في سان فرانسيسكو، كان الاقتصاد والأمن وجهين لعملة واحدة، لكن العلاقة الوثيقة بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز «صندوق النقد والبنك الدوليين» كانت معيبة، وكان أكبر خمسة مساهمين في المؤسسات المالية الدولية هم أيضاً الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن الدولي، ولهم سلطة النقض التي دمرت فاعلية تلك الهيئة، والآن تسربت روح سلطة النقض إلى مؤسسات بريتون وودز عبر قواعد التصويت بالأغلبية المطلقة.

ومن الممكن أن تسير محادثات الحد من الأسلحة النقدية على خطا محادثات الحد من الأسلحة الاستراتيجية، وربما يتوج الأمر بمعاهدة الحد من الأسلحة النقدية، ويجب أن يكون هذا أولوية، ذلك أن النظام النقدي الدولي الأكثر قوة من شأنه أن يعمل على توليد قدر أعظم من الأمان بإيجاد قدرة عالمية أقوى للوقاية من انتهاكات السلام التي تمارسها قوى الإمبريالية الأميركية ووقف هذه الانتهاكات، بالمقابل عصرنا معرض للخطر بالتهديدات الاقتصادية والنقدية والمالية، كالتضخم وعولمة التجارة ومشاكل الدين وتغير المناخ والعمالة، وهذه التهديدات آخذة بالارتفاع وتتفاعل بخطورة مع مختلف التطورات الاجتماعية والسياسية والجيوسياسية والصحية والتكنولوجية الأخرى.

هناك إدراك متزايد بأن ليس الاقتصاد العالمي وحده المعرض للخطر، بل أيضاً بقاء البشر، وفي عام 2022 شهدنا طفرة في معدلات التضخم في الاقتصادات المتقدمة والأسواق الناشئة، وتباطؤاً حاداً في النمو العالمي استمر حتى عام 2023، وعلامات على مشكلات ديون حادة تواجه القطاعين الخاص والعام مع قيام البنوك المركزية برفع أسعار الفائدة لتحقيق الاستقرار في الأسعار، واستمر تراجع العولمة مع تحول مزيد من البلدان من التجارة الحرة إلى التجارة الآمنة، ومن التكامل الاقتصادي إلى الانفصال و«الحد من الأخطار.«

علاوة على ذلك، تعمل الشيخوخة المجتمعية في أوروبا واليابان والصين على تقليل المعروض من العمال في وقت تعوق فيه القيود المفروضة على الهجرة تدفق اليد العاملة من البلدان الفقيرة إلى البلدان الغنية، وكل هذا من شأنه أن يؤدي إلى زيادة تكاليف العمالة.

إن تغير المناخ يؤدي بالفعل إلى تغذية الطاقة وانعدام الأمن الغذائي، وزيادة تكاليف الطاقة والغذاء، ومع اعتماد الولايات المتحدة بشكل أكبر على الدولار كأداة للسياسة الخارجية، يظل تراجع هيمنة الدولار كسلاح نووي مالي، لا يزال العالم يواجه أخطار التهديدات الاقتصادية التي أشرنا إليها والتي من المرجح أن تصبح أغلبها أكثر حدة في العقد المقبل.

يواجه العالم «معضلة ثلاثية»، كيفية تحقيق استقرار الأسعار مع تجنب الركود والأزمة المالية، هذه المعضلة الثلاثية تشكل قضية خطيرة.

ثم هناك مشكلة تزايد عدم المساواة في الدخل والثروة، التي تسبب تأجيج رد فعل عنيف ضد الديمقراطية الليبرالية ورأسمالية السوق الحرة، والظلم الملحوظ في النظام العالمي وهيمنة المؤسسات المالية الدولية التي تسيطر عليها واشنطن، والدور السلبي الذي يلعبه الدولار، والضعف الذي يسببه للدول النامية. إنه انتصار للسياسة على الاقتصاد، مع انتهاء فترة ما بعد الحرب الباردة التي اتسمت بالهيمنة الأميركية العالمية وخطر التهديدات الاقتصادية وتراجع هيمنة السلاح النووي المالي.

الدكتور قحطان السيوفي،

وزير وسفير سوري سابق

13 – أسرع الاقتصادات نمواً في عام 2023.. الأول نما بنسبة 74%

اقتصاد عربي في المركز الثالث عالمياً

دبي – العربية.نت نشر في 10 :ديسمبر ,2023: 04:25

بدأت غيانا، الواقعة على الساحل الشمالي الشرقي لأميركا الجنوبية، في الظهور كقوة اقتصادية كبيرة. وفقاً لصندوق النقد الدولي(IMF) ، إذ من المتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لهذا البلد الذي يبلغ عدد سكانه 800 ألف نسمة بنحو 38.4% في عام 2023 (كما في أكتوبر 2023).

ولم تسجل أي دولة أخرى معدل نمو أعلى هذا العام. العامل الرئيسي وراء هذا التطور هو إنتاج النفط. وفي عام 2015، اكتشفت شركة النفط والغاز إكسون موبيل رواسب نفطية كبيرة قبالة سواحل غيانا. ويقدر حجم ما يسمى بكتلة ستابروك بما يصل إلى 10 مليارات برميل من النفط.

وتلعب حقول النفط دوراً مركزياً في اندلاع التوترات الحالية مع فنزويلا، حيث تطالب الدولة المجاورة بالمنطقة الواقعة غرب نهر إيسيكويبو وبالتالي بمعظم المياه الواقعة قبالة ساحل غيانا.

اقتصاد مصر توقع شراكة مع البنك الدولي لتحفيز الابتكار في الزراعة الذكية مناخيًا

الاقتصاد الوحيد الذي سيتجاوز الازدهار الاقتصادي الذي حققته غيانا في عام 2023 هو منطقة ماكاو الإدارية الخاصة الصينية. أصبحت ماكاو، المعروفة باسم "لاس فيغاس آسيا"، مركزاً حيوياً للتجارة والترفيه. نمو الناتج المحلي الإجمالي بأكثر من 74% مدفوع بشكل أساسي بصناعات مثل السياحة والقمار والعقارات. وساعدت المبادرات الحكومية لتنويع الاقتصاد وتعزيز الشراكات الدولية في دفع النمو الاقتصادي.

يعد نمو الناتج المحلي الإجمالي مؤشرا هاما على القوة الاقتصادية لأي بلد. وتبين نظرة على توقعات صندوق النقد الدولي العالمية أن معظم البلدان تشهد مرة أخرى نمواً ضعيفاً في أعقاب الركود الذي شهدته العام الماضي.

بينما أظهر التقرير الذي أعدته"Statista" ، واطلعت عليه "العربية Business"، ليبيا، كثالث أسرع الاقتصادات نمواً خلال عام 2023، بمعدل نمو متوقع يتجاوز 12.5%.

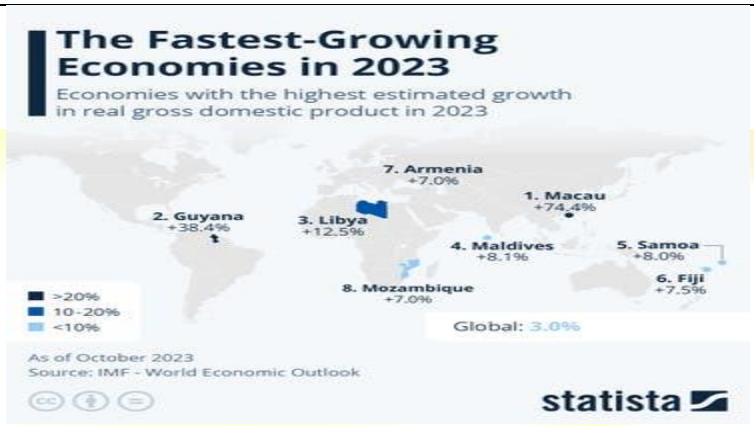

ليبيا

https://www.alarabiya.net/aswaq/special-stories/2023/12/10/%D8%A3%D8%B3%D8%B1%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D8%A7%D8%AA-%D9%86%D9%85%D9%88%D8%A7%D9%8B-%D9%81%D9%8A-%D8%B9%D8%A7%D9%85-2023-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D9%84-%D9%86%D9%85%D8%A7-%D8%A8%D9%86%D8%B3%D8%A8%D8%A9-74

14 – ثلاثة من أعضاء الفيدرالي الأمريكي يدلون بحزمة تصريحات هامة بشأن الفائدة

المؤلف Abdullah Meshlab اقتصادية Investing.com

© Reuters. ، 20 ديسمبر, 2023

Investing.com – أدلى ثلاثة من أعضاء الفيدرالي الأمريكي بحزمة تصريحات هامة بشأن السياسة النقدية خلال الساعات القليلة الماضية، حيث

يواصل صانعو السياسة النقدية التأكيد على مسألة أن التفكير في خفض أسعار الفائدة سابق لأوانه.

قال رئيس بنك الاحتياطي الفيدرالي في أتلانتا، رافائيل بوستيك، يوم الثلاثاء، إنه لا توجد "ضرورة ملحة" حاليًا لخفض أسعار الفائدة الأمريكية نظرًا لقوة الاقتصاد. مشددًا على أن البنك المركزي الأمريكي يجب أن يكون حازمًا وصبورًا بينما يقوم المسؤولون بتقييم خطواتهم بشأن السياسة النقدية التالية.

وأضاف بوستيك وستيتش خلال جلسة أسئلة وأجوبة في حدث في أتلانتا: "بالنسبة لي، أعتقد أن التضخم سينخفض ببطء نسبيًا في الأشهر الستة المقبلة، مما يعني أنه لن تكون هناك حاجة ملحة بالنسبة لنا للتخلي عن موقفنا التقييدي".

وتوقع بوستيك أن يخفض البنك المركزي الأمريكي أسعار الفائدة مرتين في عام 2024 – في النصف الثاني من العام – مع استمرار انخفاض التضخم ببطء.

أبقى مسؤولو بنك الاحتياطي الفيدرالي أسعار الفائدة دون تغيير للاجتماع الثالث على التوالي في 13 ديسمبر وأشاروا إلى أنهم يتوقعون ثلاثة تخفيضات في أسعار الفائدة العام المقبل، وفقًا لمتوسط توقعاتهم الصادرة بعد اجتماع السياسة. استجابت الأسواق من خلال المضي قدمًا في رهاناتها على تخفيضات أسعار الفائدة، مع توقع التخفيض الأول في مارس، على الرغم من أن العديد من مسؤولي بنك الاحتياطي الفيدرالي حاولوا استبعاد توقعات التخفيضات الحادة في أوائل عام 2024.

وقال بوستيك إن صناع السياسات النقدية سيحتاجون على الأرجح إلى البدء في خفض أسعار الفائدة مع استمرار التضخم في التحرك نحو هدفهم البالغ 2٪، لتجنب التسبب في أضرار لا داعي لها لسوق العمل. وفي حديثه في مناقشة خاضعة للإشراف استضافها نادي كلية هارفارد للأعمال في أتلانتا، قال إنه لم يناقش مع أي من زملائه موعد خفض أسعار الفائدة.

خفض الفائدة مقترن بتراجع التضخم

في وقت سابق من يوم الثلاثاء، قال رئيس بنك الاحتياطي الفيدرالي في ريتشموند، توماس باركين، إنه لا يزال يبحث عن دلائل بشأن أن التضخم يتجه إلى هدف بنك الاحتياطي الفيدرالي البالغ 2٪. وقال باركين إن المسؤولين سيفكرون في خفض سعر الفائدة إذا استمر التضخم في الانخفاض، على الرغم من أنه اعترض عندما سئل عن عدد التخفيضات التي يتوقعها في العام المقبل.

اقترح رئيس بنك الاحتياطي الفيدرالي في ريتشموند توماس باركين أن البنك المركزي الأمريكي سيخفض أسعار الفائدة إذا استمر التقدم الأخير بشأن التضخم، لكنه قال إنه لا يزال يبحث عن قناعة بأن التضخم يتجه مرة أخرى إلى هدف بنك الاحتياطي الفيدرالي البالغ 2٪.

أظهرت بيانات أسعار المستهلك المنشورة الأسبوع الماضي أن التضخم الأساسي انخفض إلى أقل من 3٪ على أساس سنوي لمدة ستة أشهر للمرة الأولى منذ عام 2021.

سيظهر التقرير المقرر صدوره يوم الجمعة مدى أداء المؤشر المفضل لدى بنك الاحتياطي الفيدرالي لقياس التضخم في نوفمبر.

بواسطة Investing.com - 20 ديسمبر, 2023 2

Investing.com – سجلت أسعار الذهب مستويات قياسية جديدة في الأسابيع الأخيرة، ولكن يبدو أن هذه...

الفائدة منفصلة عن الأمور السياسية: وفي الوقت نفسه، قال أوستان جولسبي رئيس بنك الاحتياطي الفيدرالي في شيكاغو، يوم الثلاثاء، إن تحقيق المزيد من التقدم في التغلب على التضخم سيكون العامل الحاسم في أي قرار من بنك الاحتياطي الفيدرالي العام المقبل لخفض أسعار الفائدة.

وأكد جولسبي في مقابلة مع شبكة فوكس نيوز: "إذا استمر التضخم في الانخفاض إلى المستوى المستهدف، فيمكن لبنك الاحتياطي الفيدرالي إعادة النظر في مدى رغبته في التقييد". سوق الأسهم، التي ارتفعت بعد أن أشار رئيس بنك الاحتياطي الفيدرالي جيروم باول الأسبوع الماضي إلى أن رفع أسعار الفائدة من المحتمل أن ينتهي وأن تخفيضات أسعار الفائدة قد تكون التالية، "تقدمت قليلاً" مع "النشوة" بشأن فكرة تخفيض أسعار الفائدة من قبل بنك الاحتياطي الفيدرالي، حسبما قال جولسبي.

وأضاف أن البنك المركزي الأمريكي لن يتعرض "للتخويف" من قبل الأسواق. وقال إن القرار أيضًا "لا يتعلق بالسياسة"، ردًا على اقتراح بأن بنك الاحتياطي الفيدرالي سيخفض أسعار الفائدة لمساعدة فرص إعادة انتخاب الرئيس جو بايدن.

https://sa.investing.com/news/economy/article-2497199

انتهى التقرير

The report ended

Raport się zakończył

***